رسالة منبئة في حل غوامض

(لا) الجنس والتبرئة دراسة وتحقيقاً

تأليف/ سليمان فيضي التوفيقي

المتوفى سنة ١٢٠٨هـ

درسها وحققها

د/خليل بن إبراهيم العباس

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي نوّر بكتابه القلوب، وأنزله في أوجز لفظ وأعذب أسلوب، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا البحث تحقيق لمخطوطة عنوانها (رسالة منبئة في حل غوامض (لا) الجنس والتبرئة) لسليمان فيضي التوفيقي، وقد جمع فيها مؤلفها مسائل (لا) النافية للجنس مرتبة منظمة؛ ليكون المطلع عليها ملماً بأطرافها، وناقش فيها عملها، مبيناً وجه الشبه بينها وبين (إنَّ)، وشروط عملها، وأقسام اسمها، ذاكراً الخلاف الذي جرى حول حركة اسمها المفرد أهي حركة بناء أم إعراب؟ وموقف النحاة من ذلك، وقد أفسح المؤلف مجالاً للحديث حول هذه المسألة، مبيناً مذهب المبرد ومن وافقه، والجرمي ومن تابعه، ثم رجح المذهب القائل بأنها حركة إعراب، مناقشاً أدلة المذهب الآخر.

والذي دفعني إلى تحقيق هذه المخطوطة ما رأيته من موقف متميز للمؤلف في دراسة هذا الباب، وظهر ذلك في عرضه لأقوال العلماء وترجيحه ما يراه راجحاً، مدعوماً بالحجة والبرهان، وإن كان ما ذهب إليه مخالفاً لكثير من النحاة المتأخرين، كما أنني استحسنت صنيع المؤلف باستشهاده بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشعار العرب في الاحتجاج والمناقشة.

وقد اتبعت في هذا العمل العلمي ما يلي:

أولاً: تحدثت عن (سليمان فيضي) مبيناً اسمه، ونسبه، وسنة وفاته، ومؤلفاته.

ثانياً: قمت بدراسة المخطوطة مبيناً سبب تأليفها، ومفردات باب (لا) النافية للجنس التي تحدث عنها المؤلف فيها وترتيب مسائلها، وأهم السمات التي تميزت بها، ثم تحدثت عن مصادرها، وشواهدها.

ثالثاً: ذكرت المنهج الذي اتبعته في التحقيق، مع وصف النسخة الوحيدة للمخطوطة، ثم ختمت كلامي ببيان أبرز ما لفت نظري في الرسالة المحققة.

رابعاً: أتبعت ذلك بالنص محققاً.

وفي الختام أدعو الله عزَّ وجلَّ أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تعريف مختصر بالمؤلف: سليمان فيضي التوفيقي

١- اسمه ونسبه[١]: هو سليمان فيضي باشا، الوزير ابن عبد الله، مولى أحمد الإزميري، أصله من سبي الكرَج[٢]، تولى رئاسة الكتاب، ثم صار والياً على روم إيلى[٣] وحلب.

٢- وفاته: أجمعت المصادر التي ترجمت له على أنه توفي سنة ١٢٠٨ هـ الموافق لعام ١٧٩٤م.

---

(١) الحديث عن المؤلف قليل جداً، وانظر ما وجدته عنه في: هدية العارفين ٤٠٦/٥، ومعجم المؤلفين ٢٧٢/٤، و الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي ص ٢٠٥، مؤسسة آل البيت المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية ١٩٩٤ م، و معجم التاريخ للتراث الإسلامي في مكتبات العالم ص ١٢٥٠، إعداد / علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة / قيصرى، تركيا.

(٢) الكرَج ـ بفتح أوله وثانيه بعده جيم ـ حصن من معاقل الجبل، وهو حصن أبي دُلَف القاسم بن عيسى العِجْلي أحد أكابر قادة المأمون، ينظر: معجم البلدان (الكرج)، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١٥/٤ للبكري، تحقيق د / جمال طلبة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، وانظر في ضبط اللفظة: وفيات الأعيان ٤/ ٧٩، و تعرف الآن باسم: جورجيا، وهي إحدى المناطق التي تقع في شمالي أرمينية، وتقع على البحر الأسود وكانت تدعى (كرجستان)، أي بلاد (الكرج)، وكانت تنتهي عندها الحدود الإسلامية، وعاصمتها مدينة تبليسي، ينظر الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف / محمد ابن عبد المنعم الحِميري، تحقيق / إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت ١٩٨٠ م.

(٣) روم إيلى إحدى الولايات في بلاد اليونان، انظر: كشف الظنون ٢٩/١.

٣- مؤلفاته: ذكرت المصادر التي ترجمت له أربعة مؤلفات هي:

١ - فيض البحار في شرح الإظهار(١).

٢ - مكتوبات السلاطين في المعاهدات والفرامين(٢).

٣ - إرشاد العباد إلى تصحيح الضاد (٣).

٤ - الرسالة المفتضلة في الرد على المعتزلة (٤).

دراسة موجزة للمخطوطة

أولاً: سبب تأليفها:

بيّن المؤلف - رحمه الله - سبب تأليف هذه الرسالة، وهو أنه بعد أن علّق على متن الإظهار وشرحه، وتحدّث في ذلك الشرح عن مسائل (لا) النافية للجنس، عرض له بعد ذلك أن يفردها برسالة جامعة، عباراتها مسترسلة، يكشف فيها للطالب ما أغلق عليه، وما توقف فيه عقله أن يعقله، وذلك بقوله - رحمه الله - : ((قد كنتُ علقتُ على متن الإظهار شرحاً، مسائلُه مُسَهّلة، بيَّنتُ فيه ما أغفله بعضُ الشراحِ أو أجملَه، مقنعاً فيه بلطائفِ وجوهِ المسألة في (لا) الجنس والتبرئة، وقد عنَّ لي إفرادُها برسالة مجزلَة، بعباراتٍ مسدلَة، تكشفُ للطالبِ ما احتملَه، وتُظهر له ما أبهم عليه وأوَّلَه، وتُوَضِّح ما توقف فيه أن يعقلَه، وإلى الصواب في كل قولٍ يوصِله، واللهُ سبحانه

(١) ينظر: هدية العارفين ٤٠٦/٥، ومعجم المؤلفين ٢٧٢/٤.

(٢) ينظر: هدية العارفين ٤٠٦/٥.

(٣) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي ص١٤.

(٤) ينظر: معجم التاريخ للتراث الإسلامي في مكتبات العالم ص ١٢٥٠.

و تعالى المستعانُ في كلِّ مشكلةٍ، مجملةً كانت أو مفصَّلة، ومنه التوفيقُ في جميعِ المنازلِ منزلةً منزلةً منزلةً، وسميتُها (رسالةً منبئةً في حلِّ غوامضِ (لا) الجنس والتبرئة)))[١].

ثانياً: مفردات باب (لا) النافية للجنس التي تحدث عنها المؤلف في هذه المخطوطة:

تحدث المؤلف في هذه المخطوطة عن (لا) النافية للجنس، وأورد عدداً من المسائل فيها، فجاءت على النحو التالي:

عملها، و وجه الشبه بينها وبين (إنَّ)، وشروط عملها، الحكم إذا فُقد شرطٌ من تلك الشروط، وأقسام اسمها، وحكم كل قسم من حيثُ البناءُ والإعراب، وحركة اسمها المفرد، وهل هي حركة بناء أو فتحة إعراب؟، ومذاهب النحاة في ذلك، الخلاف في المثنى والمجموع، وهل هما مبنيان أو معربان؟، وحكم المجموع بالألف والتاء، وهل هو مبني على الفتح، أو على الكسر مع التنوين، أو على الكسر بغير تنوين؟، رافع الخبر في هذا الباب، وحذف الخبر، علة بناء اسمها، وخلاف النحاة في اسمها إذا كان (أبا)، أو (أخا)، أو مثنى، أو مجموعاً جمع مذكر سالماً، وهل هو مفرد أو مركب مع ما بعده؟.

ثالثاً: أهم السمات التي تميزت بها هذه المخطوطة:

(١) عناية المؤلف فيها بالأصول والقواعد النحوية، ومنها:

(أ) السكون أصل في المبني، و الإعراب أصل في الأسماء[٢].

---

(١) ينظر: ص١٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٠ من البحث.

(ب) حمل الكلام على ظاهره أولى ما كان عارياً عن الفساد[١].

(ج) الأسماء لا تبنى إلا إذا أشبهت الحروف أو تضمنت معانيها بنفسها[٢].

(د) الحرف عامل مستقل[٣].

(هـ) من حفظ حجة على من لم يحفظ[٤].

(و) المثبت مقدم على النافي[٥].

(ز) حذف التنوين بين المضاف والمضاف إليه لا يقاس عليه ؛ لأنهما كلمتان مستقلتان[٦].

(ح) الملحوظ لا يأبى أن يكون كالمذكور[٧].

(٢) عنايته بالتعليل:

وهذه ظاهرة بينة في صفحات الرسالة، منثورة بين أسطرها، حيث عني المؤلف ببيان العلل لما يذكره من تقعيد وأحكام، وببيان سبب الضعف وأوجه النقض لما يردّه من أقوال، وقد تبين ذلك أكثر بيان حين تحدث عن مسألة إعراب اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً أو بنائه، حيث ناصر القول بالإعراب، ورد القول المشهور بالبناء، وراح

(١) ينظر: ص ٣٤ من البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٨ من البحث.

(٣) ينظر: ص ٤١ من البحث.

(٤) ينظر: ص ٤٤ من البحث.

(٥) ينظر: الموضع السابق.

(٦) ينظر: الموضع السابق.

(٧) ينظر: ص ٤٥ من البحث.

يناقش تلك المسألة، ويعلل لما يقول، ويورد العلل الدالة على ضعف الرأي بالبناء، ولعل ذلك يرجع لعقليته المنطقية الرابطة بين الحكم والعلة[١].

(٣) استعماله أحياناً بعض المصطلحات والعبارات المنطقية، ومن تلك المصطلحات:

(أ) العموم والاستغراق[٢].

(ب) النكرة في سياق النفي تفيد العموم[٣].

(ج) عموم النفي[٤].

(د) النفي العام ونفي الوحدة[٥].

(هـ) التنصيص على الاستغراق[٦].

(و) التنصيص على العموم[٧].

(ز) نفي الجنس[٨].

(ح) زيادة الخصوصية إنما تكون بعد النسبة[٩].

---

(١) ينظر: ص٣١ من البحث وما بعدها.

(٢) ينظر: ص ١٨، ٣٨، ٤٢، ٤٥ من البحث.

(٣) ينظر: ص ١٨ من البحث.

(٤) بنظر: ص ٢١، ٣٨، ٤٢، ٤٥ من البحث.

(٥) ينظر: ص ٢٠ من البحث.

(٦) ينظر: ص ٣٢ من البحث.

(٧) ينظر: ص ٣٣ من البحث.

(٨) ينظر: ص ٤٣ من البحث.

(٩) ينظر: ص ٥١ من البحث.

رابعاً: مصادرها:

من خلال قراءتي لهذه المخطوطة ظهر لي بوضوح المصادر التي استقى منها المؤلف - رحمه الله - مادتها، فقد تيسر له بحكم تأخره الاطلاع على كتب كثير ممن سبقوه، ولكنه لم يقف عند مصدر معين ينهل منه مادة هذه المخطوطة، بل اعتمد على مصنفات كثيرة، وقد ذكر - رحمه الله - علماء كثيرين، وأشار إلى عدد من الكتب التي نقل منها، ومن هؤلاء العلماء الذين أفاد منهم ونقل عنهم - وتجد أسماءهم مبثوثة في المخطوطة -:

الخليل، وسيبويه، ويونس، والأخفش، والمازني، والجرمي، والمبرد، والزجاج، والفارسي، والسيرافي، والرماني، ومبرمان، وابن مالك، وابن الضائع، والرضي، وأبو حيان، وابن هشام، والدماميني.

وقد صرح في بعض الأحيان بأسماء بعض المصادر، ومنها:

الكتاب لسيبويه[1]، والتسهيل لابن مالك[2]، وشرح التسهيل للدماميني[3] (تعليق الفرائد)، ونكت ابن مالك على مقدمة ابن الحاجب[4]، وقطر الندى لابن هشام[5]، وحاشية التسهيل لابن هشام[6].

(١) ينظر: ص ٣٤ من البحث.

(٢) ينظر: ص ٤٦ من البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٢ من البحث.

(٤) ينظر: ص ٤٢ من البحث.

(٥) ينظر: ص ٤٢ من البحث.

(٦) ينظر: ص ٤٣ من البحث.

إلا أن المؤلف – رحمه الله - وهم في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها من النحاة المتأخرين، ومن ذلك:

(١) أنه عزا قولاً لابن مالك[(١)]، وبالرجوع إلى كتبه لم أعثر على ذلك القول، وقد أثبت التحقيق أن هذا القول للمرادي في شرحه للتسهيل.

(٢) أنه عزا رأياً لابن هشام في كتابه شرح قطر الندى[(٢)]، وقد أثبت التحقيق كذلك أن هذا القول للفاكهي في كتابه: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى.

خامساً: شواهدها:

تنوعت الشواهد التي أوردها المؤلف في هذه المخطوطة على النحو التالي:

أولاً: القرآن الكريم:

استشهد المؤلف - رحمه الله - بأربع آيات من القرآن الكريم[(٣)]، كانت مسوقة للتدليل بها على قواعد نحوية، وكانت إحداها مسوقة للاستشهاد بقراءة قرآنية وردت فيها، وذلك عند حديث المؤلف عن الأوجه الجائزة في نحو: (يا ابن أم)، حيث ذكر أنه يجوز فيه الفتح على جعل الاسمين اسماً واحداً بالتركيب كـ

(١) ينظر: ص ٣١ من البحث.

(٢) ينظر: ص ٤٢ من البحث.

(٣) ينظر: ص ١٧- ١٨، ٢٩ (آيتان)، ٣٦ من البحث.

(بعلبك)، ويجوز الكسر اكتفاء بالكسرة عن الياء، ثم قال: ((وقرئ بهما في السبع قوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾))[1].

ثانياً: الحديث الشريف:

استشهد المؤلف - رحمه الله - بحديثين اثنين من أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - في هذه المخطوطة، فأما أولهما فقد ذكره عند حديثه عن حذف خبر (لا)، حيث قال: ((ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾[2] و﴿فَلَا فَوْتَ﴾[3]، و((ولاَ طِيَرَةَ ولاَ عَدْوَى))[4]، وأما الحديث الثاني فقد ذكره عند كلامه عن المسألة نفسها في موضع آخر، فقال: ((وخبرُ (لا) هذه قد يُحذفُ عند الحجازيين إذا دلَّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾[5]، أي: علينا، - وقوله عليه السلام - : ((لا ضَررَ ولا ضِرَارَ))[6].

ثالثاً: الشعر:

استشهد المؤلف – رحمه الله - بسبعة أبيات من الشعر[7]، نسب منها ثلاثة أبيات إلى قائليها[8]، وأغفل نسبة الباقي[9]، وأشار إلى البحر العروضي لاثنين منها[10].

---

(١) من الآية (٩٤) من سورة طه، و ينظر: ص ٣٦ من البحث.

(٢) من الآية (٥٠) من سورة الشعراء .

(٣) من الآية (٥١) من سورة سبأ.

(٤) ينظر: ص ٢٩ من هذا البحث.

(٥) جزء من الآية (٥٠) من سورة الشعراء.

(٦) ينظر: ص ٣٨ - ٣٩ من هذا البحث.

(٧) ينظر: ص ٣٧ (بيتان)، ٤٠ ، ٤٩ (ثلاثة أبيات)، ص٥٠ من هذا البحث.

(٨) ينظر: ص ٣٧ (بيتان)، ص ٤٨ من هذا البحث.

(٩) ينظر: ص ٤٠ ، ٤٩ (بيتان)، ص٥٠ من هذا البحث.

(١٠) ينظر: ص ٣٧ (بيتان) من هذا البحث.

منهج التحقيق ووصف المخطوطة

أولاً: منهج التحقيق:

إن الهدفَ من تحقيقِ النصوصِ هو إخراجُها سليمةً كما وضعها مصنفوها، ويزيدها قيمة وثراء ما يبذله محققوها من جهد في توضيح غامضها، وبيان مجملها، وتخريج نصوصها، والتعليق عليها، ولا شك أن الوصولَ إلى هذه الغاية يحتاجُ من المحقق جهداً مضنياً، ووقتاً طويلاً، وحرصاً مني على إخراجِ هذه المخطوطة في صورةٍ جيدةٍ تُسَهِّلُ الاطلاعَ عليها والانتفاعَ بها اتبعتُ ما يلي:

(١) كتابة النص المحقق على وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مراعاة علامات الترقيم.

(٢) تقويم النص، وتصويب ما فيه من خطأ أوتحريف.

(٣) ضبط ما ورد في النص من شواهدَ، مع كتابة الآيات القرآنية بخط المصحف.

(٤) الإشارة إلى مواقع الآيات القرآنية الكريمة من سورها، وتوجيه ما ورد من قراءات فيها، مع تخريجها من مظانها.

(٥) تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها، معتمداً على كتب الأحاديث الشهيرة.

(٦) تخريج الشواهد الشعرية، مع تكملة الشاهد، ونسبته إلى قائله ما أمكن، وبيان موضع الاستشهاد فيه.

(٧) توثيق الإحالات الواردة في النص بالرجوع إلى مصادرها الأصيلة.

(٨) ترجمة معظم الأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن.

(٩) دراسة المسائل النحوية التي وردت في المتن.

(١٠) أشرت إلى نهاية كل لوحة بذكر رقمها متبوعاً بخط مائل هكذا /، ثم الإشارة بعده إلى الصفحة اليمنى بالحرف (أ) والصفحة اليسرى بالحرف (ب).

(١١) وضعت ما زيد على كلام المؤلف في المخطوطة مما تدعو إليه الحاجة بين معقوفين[ ].

ثانياً: وصف المخطوطة:

هي نسخة مصورة من مكتبة معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية، عن دار الكتب المصرية برقم ١٤٠٠ نحو ٣٢٦، والنسخة مكتوبة بخط مشرقي، وعدد أوراقها خمسَ عشرةَ ورقةً (١٥)، ومسطرتها سبعةَ عشرَ سطراً (١٧)، وفي كل سطر تسع كلمات.

وهي نسخة كاملة، ليس فيها نقص، وإن كان فيها بعض الكلمات الساقطة، وتمتاز هذه النسخة بوجود التعقيبة في آخر الصفحة اليمنى، وفيها اسم ناسخها، وزمن الفراغ من كتابتها، ولكن ليس فيها ما يدل على الأصل الذي نسخت عنه، وقد كتب على الصفحة الأولى عنوان المخطوطة، واسم مؤلفها، كما يوجد خاتم لم أستطع قراءة ما فيه.

وجاء في نهاية هذه النسخة: ((والحمدُ لله ربِّ العالمين، وأسأله سبحانه التوفيقَ لأقومِ طريقٍ، متخلّياً سُبُلَ الخيانة، متحلّياً تاجَ الصدق

والأمانة، رافلاً في حُلل الفضل والأمان، غير حائدٍ عن مسلَك الحقِّ والإيمان، وقد تمَّ ما أردنا إيرادَه من غير تطويلٍ ولا زيادةٍ، إذ المقام يستدعي الاختصارَ، فلا يسع مجاري البحار، وكان الفراغ من تحريرها في السادس من السابع في الربع الثاني من النصف الأول من الحادي عشر في العشر العاشر من الثاني عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضلُ الصلاة والتَّحيَّة، كتبها السيد عثمان بن السيد محمد الفارضي))[١] .

وأخيراً.. فقد سعيت في هذا العمل جاهداً إلى تحقيق هذه الرسالة وإخراجها على أحسن حال، وسبق ذلك تعريف بمؤلفها، وحديث عن اسمه ونسبه ومؤلفاته، وقد كان التعريف به موجزاً أشد الإيجاز لقلة الحديث عنه في المصادر التاريخية وكتب التراجم، ثم أعقب ذلك التعريفَ دراسةٌ للرسالة، وبيان لسبب تأليفها، وما احتوته، وأهم ما ظهر فيها من سمات، وتوضيح للمصادر التي استقى منها المؤلف كلامه عن (لا) النافية للجنس، وللشواهد التي ساقها في رسالته، ثم تبع ذلك حديث عن منهجي في التحقيق، ووصف للنسخة المعتمدة فيه.

ولعل من أبرز ما استوقفني في هذه الرسالة ما يلي:

أولاً: كان للمؤلف شخصيته المستقلة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال موقفه من أقوال الأئمة، وترجيحه لما يراه راجحاً، وإن كان ما رجحه مخالفاً لرأي كثير من النحاة المتأخرين، كما ظهرت عقليته

---

(١) ينظر: ص٥١ من هذا البحث.

المنطقية وتفكيره السليم من خلال أسلوبه في الحوار والمناقشة، وطريقته في الاحتجاج والرد، وذكره لرأي العالم المخالف بنصه أحياناً، وبمعناه أحياناً أخرى، وتوضيح مراده، ثم الاعتراض عليه، أو سوق ما ينقضه، ثم إتباع ذلك بما يؤيده من أقوال علماء آخرين، وكل ذلك يعزز ما سبق ذكره من أن المؤلف لم يكن من النحاة الذين ينقلون الرأي الغالب، ويختارونه دون تأمل، وإنما كان نحوياً متأملاً في الآراء وأدلتها، مختاراً لما يظهر له رجحانه منها.

ثانياً: امتاز المؤلف – رحمه الله – بالأمانة العلمية في نسبة الأقوال إلى أصحابها، وفي الإحالة إلى المصادر التي أخذ منها، وقد ظهر ذلك في ذكره آراء النحاة منسوبة لقائليها، وفي سوقه لعباراتهم مصدّرةً بـ (قال)، وفي إحالته إلى الكتب التي نقل منها شيئاً من نصوصها، ولأن النقص في البشر وارد فقد وقع المؤلف – رحمه الله – في بعض الخطأ في تلك الإحالات ونسبة الأقوال إلى أصحابها (١).

ثالثاً: عني المؤلف – رحمه الله – بالمسموعات في هذه الرسالة، فضمنها الآيات القرآنية وما ورد فيها من قراءات، والحديث النبوي، والشعر العربي، وعدد المسموعات في هذه الرسالة وإن لم يكن كثيراً إلا أنه جيد إذا ما قورن بصغر حجمها وقلة عدد أوراقها.

وختاماً أسأل الله السداد والتوفيق في القول والعمل، كما أسأله – سبحانه – ستر العيب والزلل، والحمد لله أولاً وآخراً.

(١) سبق الحديث عن ذلك في ص ٧ - ٨ من هذا البحث.





لك الحمدُ يا مَنْ أعطَى كلَّ شيء خلْقَه فعدَلَه، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ أرسلَهُ وجعلَهُ رحمَةً للعالَمِينَ وجمَّلَه، وعلى الرُسُلِ الكِرَامِ فَضَّلَه، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ البرَرَةِ الكمَلَة، ما أشرقت شموسُ الأذهان من أفق الأجوبة والأسئلة[1]، وبعد:

فيقولُ أحدُ الطلبةِ فيمَا روَاهُ ونقلَه عن سليمان فيضِي التوفيقِي في الدولةِ العليَّةِ[2] المكمَّلَة: قد كنتُ علقتُ على متن الإظهار[3] شرحاً[4]، مسائلُه مُسَهّلة، بيَّنتُ فيه ما أغفله بعضُ الشراحِ أو أجمَلَه، مقنعاً فيه بلطائفِ وجوهِ المسألة (٣/أ) في (لا) الجنس والتبرئة، وقد عنَّ لي إفرادُها برسالة مجزَلَة[5]، بعباراتٍ مسدَلَة تكشفُ للطالبِ ما احتملَه، وتُظهر له ما أُبهم عليه أو أوَّلَه، وتُوَضِّح ما توقف فيه أن يعقلَه، وإلى الصواب في كل قولٍ يوصِله، واللهُ سبحانه وتعالى المستعانُ في كلِّ مشكلةٍ، مجملةً كانت أو مفصَّلة، ومنه التوفيقُ في جميعِ المنازلِ منزلةً منزلةً منزلةً، وسميتُها: (رسالةً منبئَةً في حلِّ غوامضِ (لا) الجنس والتبرئة)[6].

---

(١) في الأصل: الأسولة.

(٢) أي: الدولة العثمانية.

(٣) متن الإظهار هو: إظهار الأسرار في النحو، للفاضل محمد بن بير علي تقي الدين، الشهير باسم: بيركلي، المتوفى سنة (٩٨١ هـ)، وهو مختصر مفيد، شرحه: مصلح الدين الأولامشي - من تلامذة المصنف - شرحاً نافعاً وسمَّاه: كشف الأسرار، ولإبراهيم المعروف بابن القصَّاب أيضاً شرح لطيف لهذا المتن، ينظر: كشف الظنون ١/١١٧.

(٤) اسمه: فيض البحار في شرح الإظهار، لم يكمله، انظر: هدية العارفين ١/٤٠٦.

(٥) اقتداء بما فعله السابقون كالشيخ السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ في (نيل العلا في العطف بـ (لا))، و (وشْيُ الحلى في تأكيد النفي بـ (لا))، ينظر: كشف الظنون ٢/١٩٩٤، ٢٠١٢.

(٦) قال الدماميني: ((ويقال لها التبرئة، كأنه مأخوذ من قولك: برَّأت فلاناً عن كذا، إذا نفيته عنه، فهي مبرئة للجنس، أي: نافية له))، تعليق الفرائد على تسهيل=

(لا) النافية للجنس[١] عملها كعمل (إنَّ)[٢] - بالكسر - في نصب الاسم ورفع الخبر[٣] ؛ لمشابهتها لها في التوكيد[٤]، ولزوم

=الفوائد ٩٣/٤، تحقيق د / محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، وقال الصبان: ((وتسمى (لا) التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول، لتبرئة المتكلم، وتنزيهه عن الجنس))، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢، طبعة دار الفكر، وراجع: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ٤٤/٢.

(١) أي: لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصّاً، ونفيُه عن الجنس يستلزم نفيَه عن جميع أفراده... والمراد بكونها لنفي الجنس نصّاً كونها له في الجملة ؛ لأنَّ (لا) العاملة عمل (إنَّ) إنما تكون نصّاً في نفي الجنس إذا كان اسمُها مفرداً، فإن كان مثنى نحو: لا رجلَيْنِ، أو جمعاً نحو: لا رجال، كانت محتملة لنفي الجنس، ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية، ينظر: حاشية الصبان ٢/٢.

(٢) قال أبو حيان: ((عملها عمل (إنَّ) هو فرعُ فرعِ فرعٍ ؛ لأنها حملت على (إنَّ) فهي فرع، و (إنَّ) حُملت على: ضرب زيداً عمروٌ، فـ (إنَّ) فرعٌ، و (ضرب زيداً عمروٌ) فرعٌ على: ضرب عمروٌ زيداً، وحملُ (لا) على (ليس) قويٌ في القياس ؛ لأنها نافية مثلها، وإذا جاز قياسها على (إنَّ) في العمل مع أنها نقيضتُها فحملُها على نظيرتها أولى، لكنَّ حمل (لا) على (إنَّ) في العمل أفصح وأكثر في الاستعمال)) التذييل والتكميل ٢٢١/٥، تحقيق د / حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

(٣) إذا دخلت (لا) على الاسم النكرة اختصت به إذا كانت للنفي العام، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، فقد نفيت القليل والكثير من جنس الرجال، ولما اختصَّت بما دخلت عليه كان القياس أن تعمل جرّاً، فلم تجرّ لئلا يُتوهم أنه بـ (من) المنوية، لأنها في حكم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان نحو:

فقامَ يذودُ النَّاسَ عنها بسَيْفِهِ... وقالَ: ألا لا من سبيلٍ إلى هند

ولأن عاملَ الجرِّ لا يستقِلُّ كلامٌ به وبمعموله، ولا يستحقُّ التصدير، و (لا) بخلاف ذلك، ولم يكن عملها رفعاً لأنه يُوهم الرفعَ بالابتداء، ولئلا تلتبس بما لا يقتضي التنصيص على العموم، وهو (لا) العاملة عمل (ليس)، فلذلك عملت نصباً، ولما لم تستغنِ عن جزءٍ ثانٍ عملت فيه رفعاً ؛ لأنه عمل لا يُستغنى بغيره عنه في شيء من الجمل، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢ بتصرف، تحقيق د / عبد الرحمن السيد، د / محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٥، والجنى الداني ص ٢٩٢، وشرح الأشموني ٣/٢.

(٤) وجه الشبه بينهما أنَّ (لا) لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات، قال ابن الناظم: ((فهي ضدها، والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره، لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين، ولذلك تجد الضد أقرب حضوراً في البال مع الضد)) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠، وقد اعترض أبو حيان على كون (لا) لتوكيد النفي فقال: ((وليس كما ذكر من أنَّ (لا) لتوكيد النفي، بل هي لتأسيس النفي، إذ لم تدخل على شيء منفي فأكدته، إنما استفيد النفي منها،

الصدر، والاختصاص بالجملة الاسمية [(١)]، لكنها مع اسمها بمنزلة اسم واحد كـ (خمسة عشرَ)، يعني في شدة الاتصال، وعدم المفارقة بألا لا يُفصل بينها وبينه بشيء على ما ذهب إليه سيبويه[(٢)]، وتُسمى أيضاً (لا) التبرئة؛ لأنها تدلُّ على نفي الجنس على وتيرة الأنفى[(٣)]، والاستيعاب فكأنَّها تدلُّ على البراءة منه[(٤)]، وهي لا تعمل إلا في النكرة[(٥)] نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ولا غلامَ رجلٍ ظريف لك (٣/ب)، ولا

بخلاف (إنَّ) فإنها دخلت على شيء مثبت، فأكدت ذلك الإثبات)). التذييل والتكميل ٢٢٣/٥، ويمكن أن يقال: المراد أنَّ (لا) تدل على النفي أقوى من (ما) ونحوها، فمعنى كونها لتأكيد النفي أنها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح (ما) مثلا، ينظر: حاشية يس على التصريح ٢٣٥/١، دار الفكر.

(١) ذكر المؤلف - رحمه الله - ثلاثة من أوجه الشبه بين (لا) و (إنَّ)، وأغفل وجهين آخرين، الأول: وقوعهما في جواب القسم، والثاني: أنه إذا أعطي أحدهما حكماً أعطي الآخر مثله، لكون (لا) نقيضة (إنَّ)، وهم يحملون الشيء على نقيضه حملاً لأحد الطرفين على الآخر؛ لتلازمهما في الذهن، ينظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمني ٢٤٢/٣، تحقيق د / عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، الطبعة الأولى، بغداد ٢٠٠٠م، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٨٦/٢، تحقيق د / محمد سالم العميري ١٤٢٠ هـ، وراجع الوجه الثاني في: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٧٦/٢، ونصه: ((جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة (خمسة عشر)، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشرة بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها)).

(٣) أي: الأكثر نفياً.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ٩٣/٤، وحاشية الصبان ٢/٢، ومجيب الندا ٤٤/٢.

(٥) قال سيبويه: ((فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة، كما أنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أنَّ (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة؛ لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه، كما لا تذكر ذلك بعد (رُبَّ))), الكتاب ٢/ ٢٧٤، وإنما لم تعمل إلا في النكرة لأنها مُشَبَّهَةٌ، والمُشبَّه ينبغي أن يكون أنقصَ من المشبَّهِ به؛ لأن (إنَّ) تعملُ في المعرفة والنكرة، و (لا) لا تعملُ إلا في النكرة، وأمَّا المعرفة بعد (لا) فمرفوعة بالابتداء والخبر، مثال ذلك في النكرة: لا رجلَ في الدار، ومثاله في المعرفة: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، ينظر: المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي ص ٥٥٠، تحقيق د / أمين عبد الله سالم، وقال الشربيني: ((ولا تعملُ إلا في نكرة، لقصورها عن (إنَّ)، وإنما اختص عملها بالنكرة لأن المرادَ منها نفي الجنس، ولا يكون إلا بنفي النكرة التي تصلح لكل واحد، فإذا نفى النكرة فقد نفى كل واحد))، التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية لأبي بكر الشربيني ٢٤٠/١، تحقيق / عبد الله المحمدي ربيع، وقد أجمع البصريون على أنها لا تعمل في معرفة؛ لأنَّ عموم النفي لا يُتَصوَّر فيها، وخالف الكوفيون في=

رجلَ، و لا شيءَ، والمكان والزمان مضمرٌ، وإن شئت أظهرتَه نحو: لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان[١]، ولخصوصيتها بالنكرة[٢] قَبِل منها اسمُها العمومَ و الاستغراقَ، وهي نصٌّ في العموم والاستغراق، وكونُ عملها كعمل (إنَّ) مجرد عن هذا الأثر[٣]، وكلامُ القوم: إنَّ النكرةَ إذا كانت في سياق النفي تُفيدُ العمومَ، يرجعُ إليه.

وفي الأصل أنها لا تعملُ، على نهجِ قياسِ النحاةِ، لكنْ ورد السماعُ في عملِها على خلافِ القياسِ[٤]، وفي ألسن العرب أنَّ استعمالَها لا يشبهُ سائرَ ما ينصب لما بعده[٥]، وعملُها مقرونٌ بعدة حالات، فاعتُبر لكل حالة شرطٌ، ومتى لم يوجد أحدُ شروطِها لا تعمل فيما بعدها، ويكونُ عملُها لغواً على المذهب المختار، فشرطُ تحتُّم

=هذا، فأجاز الكسائي إعمالَها في: العلم المفرد نحو: لا زيد، و المضاف لكنية نحو: لا أبا محمد، أو (لله) أو (الرحمن) أو (العزيز) نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز، ووافقه الفراء في (لا عبد الله) ؛ لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد: عبد الله، وخالفه في الآخرين، ينظر: الهمع ٤٦٣/١ وما بعدها، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(١) قال سيبويه: ((والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تُضْمره، وإنْ شِئتَ أظهرتَه، وكذلك لا رجلَ، ولا شيءَ، إنما تريدُ: لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان))، الكتاب ٢٧٥/٢.

(٢) قال ابن فلاح: ((اختصَّت بالنكرة لأنها التي يمكن تقدير (من) معها لاستغراق الجنس، وأما المعرفة فلا يمكن تقدير (من) معها الدالة على استغراق الجنس ؛ لأنه يُنفى بها الواحد المتعقل في الذهن، فيلزمُ من نفيهِ نفيُ ما عداه، وذلك لا يُتصوَّر في المعرفة))، المغني ٢٤٨/٣.

(٣) أي أن إعمال (لا) عمل (إنّ) فيه تسوية بين (لا) المختصة بالعمل في النكرات و(إنّ) العاملة في النكرات والمعارف، فلم يكن لاختصاص (لا) أثر في العمل بأن يكون لها تأثير إعرابي خاص بها.

(٤) القياس يقتضي ألا تعمل (لا) لعدم اختصاصها، وإنما أعملوها لشبهها بـ (إنَّ)، ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٣٦/٢، تحقيق د / علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، و مجيب الندا ٤٤/٢ ومعه حاشية يس عليه.

(٥) قال سيبويه: ((لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أُجري مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة))، الكتاب ٢٧٤/٢.

عملِهـا [١] أن يليَـها اسمُـها نكـرةً، فـإن فُصِـل[٢] أو كـان معرفـةً[١] لم تعملْ، وألاَّ تُكرَّر، فإن تكرَّرت جاز إلغاؤها وإعمالُها[٢]، وأن يُقصدَ

(١) ينظر شروط عمل (لا) النافية للجنس في: التسهيل ص ٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٢،والتذييل والتكميل ٥/٢٢٤، وتعليق الفرائد ٤/٩٣، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/٦١، تحقيق د/ صلاح رواي، الطبعة الثانية، مطبعة حسان ١٩٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٣٣٩، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار المدني، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤٠٥/١٩٨٤م، والهمع١/٤٦٣، وقال الأشموني عن تلك الشروط ٢/٣: ((وشروط إعمال (لا) العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً وتلويحاً سبعة: أن تكون نافية، وأن يكون منفيُّها الجنس، وأن يكون نفيُّه نصًّا، وألا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمُها نكرة، وأن يتصل بها، وأن يكون خبرُها أيضاً نكرة))، وقال الشيخ خالد أيضاً: ((فجملة الشروط سبعة، أربعة راجعة إلى (لا)، واثنان إلى اسمها، وواحد إلى خبرها))، التصريح ١/ ٢٣٦.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ الآية (٤٧) من سورة الصافات، قال سيبويه: ((واعلم أنَّك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين (مِن) وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل مِنْ فيها رجلٍ، ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيءٍ من الكلام ؛ لأنها مشبَّهة بها))، الكتاب ٢/٢٧٦، وانظر: الأصول ١/٣٩٤، وإذا فصل بينها وبين اسمها وجب الرفع والتكرير، وبطل عملها ؛ وذلك لأنها مركبة مع اسمها، والفصلُ يُبطلُ التركيب، وإنما وجب الرفع لضعف عملها؛ لأنها إنما تعمل لمشابهتها ما يعمل، فعملها بالمشابهة لا بالأصالة، فلا تقدر على العمل فيما هو بعيدٌ عنها، وأما التكرير فللتنبيه على كونها لنفي الجنس، بخلاف ما إذا عملت عمل (إنَّ) فإنَّ عملَها كافٍ في هذا التنبيه، فلا يحتاج إلى التكرير، ينظر: المغني لابن فلاح ٣/٢٦٠، وشرح لب الألباب لنقره كار ص ٢٥٥، تحقيق د/ عابد محمد محمود غنيمة، وقيل: وجوب التكرير فيها لقصده م مطابقة ذلك الاسم لما هو جواب له، فإذا قلت: لا فيها رجلٌ ولا امرأة، كان جوابا لقول من قال: أفي الدار رجل أم امرأة ؟ فجعل الجواب مشاكلاً للسؤال في الفصل والتكرير والرفع، ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص ٥٧١، وشرح الكافية ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض ص ٤٦٢، تحقيق د/سعد محمد عبدالرزاق أبو نور، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالمنصورة، وراجع: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ص٨١٩، تحقيق/ كاظم بحر مرجان، بغداد، ١٩٨٢م، وشرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/٥١٥ لصدر=

=الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٩٩٠م، والمقرب لابن عصفور ص ٢٥٩، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، وشرح اللمع للأصفهاني ٣٩٤/١، وشرح الرضي١٩٠/٢، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرير (لا) نحو: لا فيها رجل، وتكون (لا) ملغاة لضعفها في العمل، وقال الشاعر:

بكت جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثم آذنتْ ⁂ كتائبُها أن لا إلينا رجوعُها

ينظر: شرح الرضي ١٩١/٢، وشرح لب الألباب ص ٢٥٦، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٥٨٣/٢، وأجاز الرماني النصب مع الفصل نحو: لا فيها رجلا. ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٢، وشرح التسهيل للشيخ خالد ٤٢٥/١، تحقيق / خيري عبد الراضي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

(١) إن دخلت على معرفة بطل عملها، وذلك لأنه لا يمكن عملها فيها لعدم دلالتها على الجنسية التي تقتضيها (لا)، وإذا لم يمكن عملها وجب الرفعُ بالابتداء، ووجب التكرير لوجهين: أحدهما: ليكون التعدُّد عوضاً عن الجنسية التي تقتضيها (لا) الدالةَ على التعدُّد، والثاني: لأنه جوابُ سؤالٍ مكرَّر، فإذا قيل: هل زيدٌ في الدار أو عمرو؟ فجوابه المطابق له: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، ينظر: المغني لابن فلاح ٢٦١/٣، وراجع: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص ٥٧١، وشرح الرضي ١٩٠/٢، وشرح ابن يعيش ١١١/٢، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص ٤٦٢، وتعليق الفرائد ٤/ ١١٢، وشرح لب الألباب ص ٢٥٥، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار نحو: لا زيدٌ في الدار، وقولهم: لا نولك أن تفعلَ، وأجيب بأن قولَهم: لا نولك أن تفعل، بمعنى: لا ينبغي لك أن تفعل، فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع، وتلك لا يلزم تكريرُها، ينظر: شرح الرضي ١٩١/٢، وتعليق الفرائد ١١٣/٤.

(٢) نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، فيجوز: لا حولَ - بالفتح - ولا حولٌ - بالرفع - وكذا: لا قوة ينظر: شرح اللمحة البدرية ٦٢/٢، فإن أعملت (لا) الأولى بنيت اسمها المفرد على ما ينصب به، نحو: لا غلامَ ولا امرأةَ لك، وجاز في (لا) الثانية ثلاثة أوجه، أولها: أن تكون كالأولى، فيبنى اسمها كما بني اسم الأولى، وثانيها: أن تهمل فيكون تاليها منصوباً عطفاً على محل اسم (لا) الأولى، أو مرفوعاً عطفاً على محل (لا) الأولى واسمها، وهو الوجه الثالث، وإن ألغيت (لا) الأولى جاز في الثانية وجهان، أولهما: إعمالها فيكون تاليها مبنياً، وثانيهما: إهمالها فيكون تاليها مرفوعاً، و (لا) زائدة للتأكيد، فيجوز في (لا غلام ولا امرأة) خمسة أوجهٍ من جميع الجهات الجائزة. ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٩٨٥/٢، تحقيق د / سلوى محمد عمر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، جامعة أم القرى، وراجع الأوجه الخمسة في: شرح ابن يعيش ١١٣/٢، وشرح الرضي ١٩٩/٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٤٧/٢، والصفوة الصفية ٩٦/٢، والمغني لابن فلاح ٢٦٦/٣، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٨.

بها عمومُ النفي[١]، فإن لم يقصدْ لم تعمل إلا عمل (ليس)، أو يرتفع ما بعدها بالابتداء، فيحتمل إذ ذاك النفيَ العام ونفي الوحدة[٢]، وألا تقع (٤/أ) بين عامل ومعمول نحو قولك: جئتُ بلا زاد[٣].

---

(١) قال الدماميني: ((أي: نفي الجنس على سبيل التنصيص))، تعليق الفرائد ٩٣/٤.

(٢) قال أبو حيان: ((إذا لم يُقصَدْ خلوص العموم لم تعمل عمل (إنَّ)، بل تعمل عمل (ليس)، أو يُرفع ما بعدها بالابتداء، فتحتمل إذ ذاك نفيَ العموم، ونفيَ الوحدة... فإذا قلت: لا رجلَ، كان المعنى النفي العام، أي: لا واحدَ من هذا الجنس و لا أكثرَ ولا قويٌّ ولا ضعيفَ، وهي جواب لـ: هل من رجلٍ ؟، وكما أنَّ السؤال يقتضي العموم فكذلك الجواب))، التذييل والتكميل ٢٢٤/٥، وانظر: المساعد ٣٣٩/١.

(٣) قال الرضي: ((واعلم أنَّ الجارَّ إذا دخل على (لا) التبرئة منع من بناء المنفي بعدها، نحو قولك: كنتُ بلا مالٍ، وغضِبتُ من لا شيءٍ، وذلك لتعذر تقدير (مِنْ) بعدها ؛ إذ لا يجوز: بلا من مالٍ، وأيضاً فإنَّ عملَ (لا) إنما كان لمشابهتها (إنَّ)، وبتوسطها يبطل الشبه ؛ لأنَّ (إنَّ) لابدَّ لها من التصدُّر))، شرح الكافية ١٨٨/٢، وانظر: شرح اللمحة البدرية ٦١/٢، وحاشية يس على الفاكهي ٤٤/٢، وقال ابن هشام: ((وعن الكوفيين أنها اسم بمعنى (غير)، وأنَّ الجارَّ دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائدة، كما يسمُّون (كان) في: زيدٌ كان فاضلٌ، زائدة، وإن كانت مفيدةً لمعنى، وهو المضي والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد: المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو: غضِبتُ من لا شيء، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة (كان)))، المغني ٢٧٢/١، وانظر: الجنى الداني ص٣٠٠.

ويكون اسمها مفرداً ومضافاً ومشبهاً بالمضاف(١)، ويسمى أيضاً: مُطَوَّلاً وممطولاً(٢)، من قولهم: مَطَلْتُ الحديدَ، إذا مددتها(٣)، فالمضافُ والمطوَّل عند المتأخرين معربان(٤)، نحو: لا صاحبَ برٍّ مذمومٌ، ولا راغباً في الشرِّ محمودٌ، والمفرد في هذا الباب وفي النداء

(١) قال ابن هشام: ((ونعني به في هذا الباب وفي باب النداء: إذا اتصل به شيءٌ من تمام معناه، إمَّا مرفوع به نحو: لا قبيحاً فعله محمودٌ، أو منصوب به نحو: لا طالعاً جبلاً حاضرٌ، ولا عشرين درهماً عندي، أو مخفوض بجار يتعلق به نحو: لا خيراً من طاعة الله، ولا مانعاً لما يعطي الله، أو معطوف عليه مكمِّلٌ لمعناه نحو: لا ثلاثة وثلاثين لك))، شرح اللمحة البدرية ٢/٦٤، وانظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٢، وتعليق الفرائد ٤/٩٤، وقد حُمل على المضاف لمشابهته له، إما لأنه عامل في الثاني كالمضاف، وإما لأن الثاني مخصِّص له كتخصيص المضاف بالمضاف إليه، وإما لأن الثاني من تمام الأول، فلمَّا شابهه من هذه الوجوه أُعطي حكمه في الإعراب، ينظر: شرح الكافية لابن القواس ص ٢٩٦، تحقيق / زيان الحاج إبراهيم، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية في جامعة الأزهر، وشرح ألفية ابن معطي له ٢/٩٣٧.

(٢) المَطْلُ: المَدُّ، ومنه مَدُّ الحَديدِ وضَرْبُه وسَبْكُه وطَبعُه وصَوْغُه بَيْضِيَةً، وكذلكَ الحَديدَةُ تُذابُ للسُّيوفِ، ثمّ تُحْمى وتُضرَبُ وتُمَدُّ، فتُجْعَلُ صَفيحَةً، انظر: تاج العروس، حرف اللام، فصل الميم، مادة (مطل).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/٢٢٦، والمساعد ١/٣٤٠، ولسان العرب، مادة (مطل) ١١/٦٢٤.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/١٨٦: ((ولم يُبنَ المضاف ولا المضارع له؛ لأنَّ الإضافة تُرجِّح جانبَ الاسمية، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل، أعني الإعراب، ولا يكون مضافٌ مبنياً إلا نادراً نحو: خمسةَ عشرك، ونحوه، ومن قال: المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركباً مع (لا)، قال: لم يركب المضاف والمضارع له، لأنه لا يركب أكثر من كلمتين))، وانظر علة عدم بناء المضاف والمشبَّه به في: العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ص ٢٥٥، تحقيق / مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٠، وأمالي ابن الحاجب ٢/١٢٤، والإقليد شرح المفصل ص ٦٠٣، لأحمد بن محمود الجندي، تحقيق ودراسة د/ محمود أحمد الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ /٢٠٠٢ م، وشرح الجامي ١/٤٣٩، والصفوة الصفية ٢/٨٨، وحاشية الصبان ٢/٥.

عندهم قسيمٌ للمضاف ومشابهه، والمثنى والمجموع داخلان في هذا المفرد [١]، فمثال المفرد نحو: لا رجلَ، فاختلفوا في حركته، فذهب المتأخرون[٢] إلى أن حركته حركة بناء[٣] تبعاً للمبرد [٤]،

(١) قال ابن هشام: ((المفرد، ونعني به في البابين المذكورين ما يقابل المضاف والشبيه به، ولو كان مثنى أو مجموعاً))، شرح اللمحة البدرية ٦٤/٢، وانظر: التذييل والتكميل ٢٢٦/٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٩٨١/٢، والتسهيل ص٦٧، وشرحه لابن مالك ٥٤/٢، والصفوة الصفية ٨٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧١، وشرح ابن يعيش ١٠٠/٢، وشرح اللمحة ٦٥/٢.

(٣) أكثر البصريين على أنها حركة بناء، لكنهم اختلفوا في موجب البناء، فقيل: بُني لتضمنه معنى (مِن)، كأن قائلاً قال: هل من رجل في الدار ؟ فقال مجيبُه: لا رجلَ في الدار، ولأن (لا) نفيٌ عامٌ، فينبغي أن تكون جواباً لسؤال عام، ولذلك صُرّح بـ (مِن) في بعض المواضع، وهذا قول الخليل، كما في الكتاب ٢٧٥/٢، وصحَّحه ابنُ عصفور فقال: ((وهو الصحيح؛ لأن ما بُني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف))، شرح الجمل ٤٠٧/٢، وقال ابن الضائع: ((كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك))، التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٦، وقيل: بُني لتركبه مع (لا)، وصارا كالشيء الواحد مثل: خمسةَ عشرَ، وهو ظاهر كلام سيبويه، وصحَّحه ابن الضائع فقال: ((ويقوي البناء للتركيب بناءُ الاسم مع صفته))، وقيل: بُني لتضمنه اللام التي لاستغراق الجنس، وردَّه أبو حيان فقال: ((وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان على ما زعم لوُصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيتُه أمسِ الدابرَ))، التذييل والتكميل ٢٢٦/٥ وما بعدها، وانظر: المغني لابن فلاح ٢٤٠/٣، ومغني اللبيب ٢٦٤/١، والهمع ٤٦٦/١، والتعليقات الوفية ٤٢١/١، وشرح الأشموني ٦/٢، والتصريح ٢٣٩/١.

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي المعروف بالمبرد، شيخ أهل النحو والعربية، كان من أهل البصرة، وأخذ عن الجرمي، والمازني، والسجستاني، ولد سنة ٢١٠ هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ، من مصنفاته: الكامل، والمقتضب، ينظر: الفهرست ص ٥٩، ونزهة الألباء ص ٢١٧، وانظر المقتضب ٣٥٨/٤، ونصه: ((وكذلك: لا رجلَ في الدار، (رجل) في موضع نصب منوَّن، إلا أنهما جُعلا اسماً واحداً))، ورأيه في: الأصول لابن السراج ٣٨١/١، وكتاب البيان في شرح اللمع لعمر بن إبراهيم الكوفي ص١٧٣، تحقيق د/ علاء الدين حمويّة، دار عمار، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م، وشرح الرضي ١٨٥/٢.

والأخفش(١)، والمازني(٢)، والفارسي(٣)، وذهب الجرمي(٤)، والزجاج(٥)،

(١) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، قرأ النحو على سيبويه، ودخل بغداد وأقام بها مدة، وروى، وصنّف، ومن تصانيفه: الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والعروض والقوافي، توفي سنة ٢١٠ هـ، وقيل: سنة٢١٥ هـ، وقيل: سنة٢٢١ هـ، ينظر: بغية الوعاة ٥٩٠/٢، وإنباه الرواة ٣٦/٢، وانظر قول الأخفش في: معاني القرآن ٢٣/١، تحقيق د / فائز فارس، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م.

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب المازني، من مازن ابن شيبان، بصري، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد، له: علل النحو، وما تلحن فيه العامة، التصريف، والعروض والقوافي، مات سنة٢٤٩، أو سنة ٢٤٨، وقيل: سنة٢٣٠هـ، ينظر: بغية الوعاة ٤٦٣/١، وإنباه الرواة ٢٨١/١، وانظر قوله في: الارتشاف ١٢٩٦/٣ .

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبَان الفارسي، النحوي، ولد بفَسَا من أرض فارس، وقدم بغداد واستوطنها، وأخذ عن ابن السراج، والزجاج، وأخذ عنه ابن جني، والربعي، له: الإيضاح في النحو، والحجة في علل القراءات، والتذكرة، والإغفال، وغير ذلك، توفي سنة ٣٧٧ هـ ببغداد، ينظر: وفيات الأعيان ٣٦١/١، ونزهة الألباء ص ٣١٥، وانظر: الإيضاح العضدي ص ٢٥٤، والمسائل المنثورة ص ٨٤، ٨٥، والمسائل العسكرية ص ١٥٤، والإغفال ١/ ١٥٤.

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، نحوي، لغوي، عروضي، محدث، أخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن أبي عبيدة، والأصمعي، من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو، والتثنية والجمع، وكتاب الأبنية، وغيرها، توفي سنة ٢٢٥ هـ، انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٨/٢، وإنباه الرواة ٨٠/٢، ورأيه في: التذييل والتكميل ٢٤٩/٥، وشرح التسهيل للشيخ خالد ٤٢٠/١.

(٥) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو، ولازم المبرد، توفي في جمادى الآخرة سنة ٣١١ هـ، من مصنفاته: معاني القرآن وإعرابه، والقوافي والعروض والنوادر، ينظر: نزهة الألباء ص ٣٨٣، وبغية الوعاة ٤١٢/١، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٩/١، وانظر رأيه في: التسهيل ص ٦٧، وشرح الرضي ١٨٥/٢، وشرح ابن يعيش ١٠٦/١، والمغني لابن فلاح ٢٤٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٩/٥، وتعليق الفرائد ١٠١/٤.

والسيرافي[١]، والرماني[٢]، وأبو سعيد[٣]، ومبرمان[٤]، والكوفيون[٥]

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزُبان، أبو سعيد السيرافي، من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وأخذ عن ابن دريد، وابن السراج، مات سنة ٣٦٨ هـ، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين، وشرح مقصورة ابن دريد. ينظر: شذرات الذهب ٦٥/٣، ونزهة الألباء ٣٠٧، وإنباه الرواة ٣١٣/١، وانظر رأيه في: شرح كتاب سيبويه له ١٠٨/٨، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، تحقيق/ مصطفى عبد السميع سلامة، والتسهيل ص ٦٧، والتذييل والتكميل ٢٤٩/٥، والمغني لابن فلاح ٢٤٣/٢.

(٢) هو علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني، من كبار النحويين، أخذ عن ابن السراج وابن دريد، وأخذ عنه أبو حيان التوحيدي، توفي سنة ٣٨٤هـ، من مؤلفاته: شرح أصول ابن السراج، والجامع في علم القرآن، وشرح كتاب سيبويه، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ١٨٠/٢، وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢٤٩/٥، والارتشاف ٣ /١٢٩٦، والهمع ٤٦٧/١، والتصريح ٢٣٩/١.

(٣) هو السيرافي المتقدم ذكره، وعليه يكون اسم الرماني قد أقحم بين اسم الرجل وكنيته من باب سبق القلم، والترتيب الصحيح: والسيرافي أبو سعيد، والرماني، ويؤيد ذلك ورود (أبي سعيد) هذا مرة أخرى في هذه الرسالة مراداً به السيرافي، انظر: ص ٤٣.

(٤) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر العسكري، المعروف بـ (مَبْرَمَان)، من أهل بغداد، ولد بطريق رامَهُرمز، وأخذ عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، توفي سنة ٣٤٥ هـ، ينظر: بغية الوعاة ١٧٥/١، وإنباه الرواة ١٨٩/٣، ورأيه في: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٥٩٧/١، تحقيق / زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

(٥) ينظر رأي الكوفيين وحجتهم في: معاني القرآن للفراء ١٢٠/١، والإنصاف٣٦٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣٦٢، والمسائل الخلافية في النحو ص١٢١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٧/٢، والكوفيون وإن كانوا قد=

إلى أنها فتحة إعراب[١]، فالقائلون بالبناء يقولون: يُبنى على ما يُنصب به [٢]، فإن كان مثنى أو مجموعاً فالياء[٣]، فيقولون: لا اثنين

=وافقوهم في أنها فتحة إعراب، إلا أنهم خالفوهم في التأويل، فقالوا: إذا قلت: لا رجلَ في الدار، فأصله: لا أجدُ رجلاً في الدار، فحُذف الفعلُ ونابت (لا) عنه فنصبتْ، وحُذف التنوين من (رجل) لنية الإضافة، ينظر: الغرة المخفية ص ٤٥٦، والتعليقات الوفية ص ٢٤٢.

(١) احتجَّ من قال: إنها فتحة إعراب بوجوه، منها: -

الأول: العطف على لفظه بالمعرب، ووصفُه على لفظه بالمعرب، ولأنَّ خبرها معربٌ، وعملُها فيهما واحد.

الثاني: أنَّ العاملَ ليس له أنْ يُحدثَ بناءً في الكلمة، ولا أنْ يُصيِّرَ معرباً مبنياً.

ينظر هذه الوجوه والرد عليها في: المغني لابن فلاح ٢٤٥/٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٣٩/٢، وشرح الكافية له ص ٢٩٨، وراجع: الإنصاف ٣٦٦/١، والتبيين ص ٣٦٢، واللباب ٢٢٩/١.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١٨٥/٢: ((هذا أولى من قولهم: مبني على الفتح، فدخل فيه نحو: لا غلامَيْنِ لك، ولا مسلِمِينَ لك))، وقال النقره كار: ((ومبني... على ما يُنصب به من الفتحة والياء والكسرة، ليكون البناءُ على ما يستحقه المنفيُ في الأصل قبل البناء، وهذا أولى من قول من قال: مبني على الفتح))، شرح لب الألباب ص ٢٥٤، وراجع: التذييل والتكميل ٢٢٨/٥، وتعليق الفرائد ٤/ ٩٥، وشرح التسهيل للشيخ خالد ٤١٦/١، وقد ذهب الزمخشري في مفصله ص ١١١ إلى أنه مبني على الفتح، وتبعه ابن يعيش ١٠١/٢، وبه قال ابن معطي في ألفيته ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٣٨/٢، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٥٢٣/١.

(٣) لمَّا كان المفردُ مبنياً على ما يُنصبُ به بُني المثنى والجمع على ما يُنصبان به، إلحاقاً للفرع بالأصل، وأمَّا من قال: إنما بُني على الفتح لخفته، فلم يكن قولُه شاملاً للتثنية والجمع، إمَّا لأنَّ الفتحَ لا يُطلقُ على ما يُنصبان به على الحقيقة، أو=

لك، ولا بنين لك، - وذهب المبرد منهم إلى أنَّ هذين معربان[(١)]، فلا يُجيز في نعتهما إلا النصب على اللفظ، أو الرفع على الموضع - ، أو كان جمع التكسير، أو اسم جمع، أو اسم جنس (٤/ب)، أو

=لأنَّ خفةَ النصب لم تتميَّز فيهما عن ثِقل الكسر، ينظر: شرح الكافية لابن حاجي عوض، ص ٤٦٣، ومثال المثنى قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعيشِ مُتِّعا ∴ ولكنْ لِوُرَّادِ المَنونِ تَتَابُعُ

ومثال الجمع قول الشاعر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِينَ ولا آ ∴ باءَ إلا وقد عَنَتْهُم شُؤون

والقول بأنَّ المثنى والمجموعَ جمع سلامة لمذكر مبنيان قولُ الخليل وسيبويه، ينظر: الكتاب٢/٢٨٣، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٩، وبه قال ابن السراج في الأصول ١/٣٨٣، والفارسي في الحلبيات ص ٣٠٩، وابن عصفور في المقرب ص ٢٥٩، وشرح الجمل ٢/٤١٠، واحتجَّ سيبويه بأنَّ علَّة البناء قائمةٌ، وهي العموم كما في المفرد، فإذا قيل: هل من مسلِمَيْنِ في الدار؟ أو: هل من مسلِمِينَ في الدار؟ قيل: لا مسلِمَيْنِ، ولا مسلِمِينَ، ودليلُ عمومهما إضافةُ (أفعل) إليهما، إذ يُقال: هما خيرُ رجلَينِ، وخيرُ رجال، أي: إذا فُضِّل الناسُ اثنين اثنين، وجماعة جماعة، ينظر: المغني لابن فلاح ٢/ ٢٤٩.

(١) ينظر: المقتضب ٤/٣٦٦، وقد علَّل لإعراب المثنى وجمع المذكر السالم بقوله: ((لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، لم يوجد ذلك ؛ كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ))، هذا تعليل المبرد، وقد نقله عنه ابن يعيش في شرحه ٢/١٠٦، وعلَّق عليه بقوله: ((وهذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا قام الدليلُ فلا عبرةَ بعدم النظير، أمَّا إذا وُجد فلا شكَّ أنَّه يكونُ مؤنساً ، وأمَّا أنْ يتوقَّف ثبوتُ الحكم على وجوده فلا))، وراجع رأي المبرد وما احتجَّ به لقوله في: العلل للوراق ص ٢٦٥، وشرح الرضي ٢/١٨٦، والمغني لابن فلاح ٢/٢٥٠، والبديع في علم العربية ١/٥٧٥.

مجموعاً بالألف والتاء فبالفتحة نحو: لا مسلماتَ [(١)]، وبعضهم ذهب إلى كسر التاء مع التنوين[(٢)]، والأكثر منهم إلى الكسر بغير تنوين[(٣)]، وقال أبو حيان [(٤)]: ((والصحيحُ جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه ورد السماعُ [(٥)]، ولو حكَموا بالسماع ما اختلفوا)).

---

(١) بناؤه على الفتح هو قولُ المازني، والفارسي، و الرماني، و الصقلي، ينظر: الارتشاف ١٢٩٧/٣، والتذييل ٢٣٢/٥، والهمع ٤٦٨/١، ورجحه ابن هشام في المغني ٢٦٥/١، فقال: ((وعلى الكسرة في نحو: لا مسلماتِ، وكان القياسُ وجوبَها، ولكنه جاء بالفتح وهو الأرجحُ ؛ لأنها الحركةُ التي يستحقُّها المركّبُ))، وانظر قول المازني في: الخصائص ٣٠٨/٣، وشرح الرضي ١٨٧/١، وشرح اللمحة ٦٦/٢، والتصريح ٢٣٩/١، وعلّل الرضي ما ذهب إليه المازني بأنه: ((حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد (لا) التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها))، وانظر قول الفارسي في: المسائل الحلبيات ص ٣١١.

(٢) هذا مذهبُ قومٍ من المتقدمين، وهو اختيار ابن خروف، ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣٢، والارتشاف ١٢٩٧/٣، وشرح اللمحة ٦٦/٢، وقال الرضي ١٨٧/١: ((بعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً، نظراً إلى أنَّ التنوين للمقابلة لا للتمكن، بدليل قوله تعالى:﴿مِّنْ عَرَفَٰتٍ ﴾، وهو منقوضٌ بنحو: يا مسلماتِ، مجرداً عن التنوين اتفاقاً)).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣٢، والارتشاف ١٢٩٧/٣، وشرح اللمحة ٦٦/٢، وقال الرضي ١٨٧/١: ((والجمهور يكسرونه بلا تنوين ؛ لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن)).

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان، الأندلسي الغرناطي النِّفْزي الجياني، ولد بمطخشارش مدينة بغرناطة سنة ٦٥٤هـ، تلقى علوم اللغة والحديث والقراءات والتفسير على مجموعة كبيرة من العلماء والشيوخ، توفي سنة ٧٤٥ هـ، من مصنفاته: الارتشاف، والبحر المحيط، والتذييل والتكميل، واللمحة البدرية، وغير ذلك كثير، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٨٠/١، وشذرات الذهب ١٤٥/٦، وانظر رأيه في: الارتشاف ١٢٩٧/٣.

(٥) رُوي بالوجهين - الكسر والفتح من غير تنوين - قولُ الشاعر (من البسيط):

إنَّ الشَّبابَ الذي مجدٌ عواقبُهُ ∴ فيه نلَذُّ ولا لذَّاتِ للشَيْبِ =

والخبرُ في هذا الباب نكرةٌ [١]، وذهب فرقةٌ [٢] إلى أنه مرفوعٌ بـ (لا) الداخلة على المضافِ ومشابِهه [٣]، واختلفوا في الخبر في غيرهما،

=حيثُ وردت الروايةُ بكسر التاء وفتحها، وثبوتهما عن العرب يُبطلُ تعيين أحدهما، ومثله قول الشاعر (من البسيط):

لا سابِغَاتِ ولا جأواءَ باسِلةً ∴ تقي المنونَ لدَى استيفاء آجَالِ

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٥٥، والتذييل٥/٢٢٩، وشرح اللمحة٢/٦٦، وشرح الأشموني٢/٨.

(١) قال أبو حيان: ((والخبر في هذا الباب لا يكون إلا نكرةً ؛ لأنه إن كان معرفةً أدى ذلك إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وذلك لا يجوز، وجاز ذلك على قلة في (إنَّ)؛ لأنها أقوى في العمل من (لا)، فعلى هذا لا يجوز: لا كريمَ أنت، ولا فاضلَ زيدٌ، فأما ما حكاه الأخفشُ عن العرب من قولهم: لا موضعَ صدقةٍ أنت، فـ (موضع) منصوب على الظرف، لا على أنه اسم (لا)، و(أنت) مبتدأ، وكان ينبغي تكرارُها، لكنهم لم يُكرِّروها؛ لأن ذلك جرى في الكلام مجرى المثل، قاله المازني، والأمثال لا تغير))، التذييل والتكميل ٥/٢٣٤، والارتشاف ٣/١٢٩٨، وراجع: شرح الأشموني ٢/٤، والهمع ١/٤٦٩.

(٢) المراد بهم البصريون، قاله الدماميني في: تعليق الفرائد ٤/٩٦.

(٣) قال أبو حيان: ((ورفعُ الخبر - إن لم يُركبْ الاسمُ مع (لا) - عند الجميع، مثالُ ذلك: لا آمراً بمعروفٍ مذمومٌ، ولا صاحبَ خُبثٍ مأمونٌ، فرفعُ (مذموم) و(مأمون) هو بنفس (لا)، عملت في الاسم النصبَ، وفي الخبر الرفعَ، وذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين أنه لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها))، التذييل والتكميل ٥/٢٣٣، وراجع: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٦، وشرح الرضي ١/٢٥٧، والهمع ١/٤٦٩، وقال الدماميني: ((ينبغي أن يكون هذا الاتفاق مخصوصاً بطائفة من النحويين، وهم أهلُ البصرة، وذلك لأن الكوفيين يقولون في (إنَّ) التي (لا) محمولة عليها: إنها لا عمل لها في الخبر مطلقاً، فما ظنك بهذه ؟))، تعليق الفرائد ٤/٩٦.

فذهب الأخفشُ [١] والمازني [٢] والمبرد [٣] إلى أنه مرفوعٌ بـ (لا) كحاله مع المضاف ومشابهه[٤]، وذهب المحقّقون[٥] إلى أنَّ (لا) وما رُكّبت معه

(١) احتجَّ الأخفشُ ومن تبعه بأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعاً، وما اقتضى شيئين، وعمل في أحدهما عمل في الآخر، وليس كذلك نواصب الأفعال ؛ لأنها لا تقتضي إلا شيئاً واحداً، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٦، وانظر رأي الأخفش في: معاني القرآن له ١/٢٣، والمسائل المنثورة ص٨٧، والحجة لأبي علي ١/١٨٥، واللباب ١/٢٣٤، والتبيين ص٣٦٨، والتذييل ٥/٢٣٤، والمغني لابن فلاح ٣/٢٧٨، ومغني اللبيب ١/٢٦٥، وشرح اللمحة ١/٦٩، والفاخر ص ٤٧٤.

(٢) ينظر رأي المازني في: الارتشاف ٣/١٢٩٧، والمساعد ١/٣٤١، وتعليق الفرائد ٤/٩٧.

(٣) ينظر رأي المبرد في: المقتضب ٤/٣٥٧، والارتشاف ٣/١٢٩٧، والهمع ١/٤٦٩.

(٤) القول بأنه مرفوع بـ (لا) صحَّحه واختاره كثيرٌ من المتأخرين، منهم: الزمخشري في مفصله ص ٧٤، وابن مالك في التسهيل ص ٦٧، وشرحه ٢/٥٦، وابن يعيش في شرح المفصل ١/١٠٧، وابن الأثير في البديع في علم العربية ١/٥٧١.

(٥) منهم: ابن عصفور في شرح الجمل ١/٤١٠، وأبو حيان في التذييل ٥/٢٣٥، واستدلَّ أبو حيان على صحته بأنه يجوز أنْ تَحملَ جميعَ توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تَحمل توابع النكرة المجرورة بـ (مِنْ) في قولك: هل مِن رجلٍ في الدارِ ؟ على الموضعِ قبل الخبرِ، فتقول: لا رجلَ عاقلٌ في الدارِ، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدار، كما تقول: هل مِنْ رجلٍ عاقلٌ في الدار ؟ وهل من رجلٍ وامرأةٌ في الدار ؟ فلولا أنهما مع (لا) محكومٌ لهما بحكم اسم مبتدأ لَمَا جازَ الحملُ على الموضع قبل الخبر، كما لم يَجز الحملُ على موضع (إنَّ) قبل الخبر، بل من أجاز ذلك من البصريين في باب (إنَّ) إنما يُجيزه بعد الخبر.

في موضع مبتدأ، والخبر المرفوع خبرٌ عنه، ولم تعملْ (لا) فيه كما استخرجه سيبويه[١].

(١) مذهبُ سيبويه أنَّ (لا) لم تعملْ في الخبر شيئاً، وأنه ارتفع على أنَّه خبرُ ابتداء ؛ لأنَّ (لا) مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ. ينظر: الكتاب ٢/٢٧٥، وحجة سيبويه من وجهين:
أحدهما: أنَّه لمَّا كان موضعُ (لا) واسمها رفعاً كان الخبرُ مرفوعاً على ذلك التقدير.
والوجه الثاني: أنَّ (لا) ضعيفةٌ جداً، فلم تعمل في الاسمين، بخلاف (كان) و (إنَّ).
ينظر: اللباب ١/٢٣٣، والتبيين ص ٣٦٨، وشرح الرضي ١/٢٧٥، وفائدةُ الخلاف بين الفريقين تظهرُ في نحو: لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمان، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك ؛ لأنه يُؤدي إلى إعمالِ عاملين في معمول واحدٍ، وبيانُ ذلك أنك تقول: لا رجلَ في الدارِ، فالعاملُ عنده في الخبر (لا) بمنزلة الخبر في (إنَّ)، فإذا قلت: لا رجلَ ولا امرأةٌ عاقلان، لزم أن يكون (عاقلان) يعمل فيه عاملان، فتعمل فيه (لا) من حيثُ هو خبرُ اسمها، وتعمل فيه (امرأة) من حيثُ هو خبرُها، ولا يجوزُ ذلك، وعلى المذهب الآخر يجوز ؛ لأنهما اسمان مبتدآن معطوف أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمرو قائمان، وأمَّا إذا كان الخبرُ مما يصلح أن يكون لأحدهما كما في قول الشاعر (من الوافر):

فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها .:. وما فاهُوا به أبداً مقيم

فـ (فيها) خبرٌ عن الاسمين على ظاهر قول سيبويه، وخبرٌ عن أحدهما، وخبرُ الآخر محذوفٌ على قول أبي الحسن، ينظر: الحجة لأبي علي١/١٩٣، و التذييل ٥/٢٣٦، والارتشاف ٣/١٢٩٨، وشرح اللمع للأصفهاني ١/٣٩٢، والمغني لابن فلاح ٣/٢٧٩، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٣.

وبنو تميم يحذفونه [١]، وأهلُ الحجاز يُظهرونَه، وبعضٌ يَحذفونه [٢] نحو: لا أهلَ ،ولا مالَ، ولا بأسَ، أي: لك، وعليك، ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾ [٣] و ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [٤]، و(لا طِيَرَةَ وَلاَ

(١) بنو تميم لا يُجيزون ظهوره، بل هو من الأصول المرفوضة، بشرط ظهور المعنى، وما وردَ منه نحو: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك، يحمل عندهم على الوصف على المحل، وإنما اطرد حذفه في المنفي نحو: لا رجلَ، ولا غلامَ، ولا ملجأ، ولم يطرد في الإثبات نحو: إنَّ مالاً، وإنَّ إبلاً ؛ لأنَّ عموم النفي يُنبئُ عن معنى الخبر، وليس للإثبات عمومٌ كعموم النفي، ينظر: شرح ابن يعيش ١٠٧/١، والمغني لابن فلاح ٢٨٠/٣، وقال ابن مالك: ((ومن نسبَ إليهم التزامَ الحذف مطلقاً، أو بشرط كونه ظرفاً، فليس بمصيب))، شرح التسهيل ٥٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٣٧/١، وانظر: التذييل والتكميل ٢٤٠/٥، والفاخر ص ٤٥٧.

(٢) أهلُ الحجاز يُجيزون ظهورَه نحو: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك، ويحذفونه كثيراً فيقولون: لا بأسَ، ولا أهلَ، ولا مالَ، ولا حولَ ولا قوَّةَ، وفي التنزيل { ولا خَلَّةَ ولا شَفَاعَةَ } على قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وإنما يُحذف الخبرُ للعلم به، وهو مرادٌ، فهو في حكم المنطوق، أو أنَّ عموم النفي أغنى عن ظهوره ينظر: المغني لابن فلاح ٢٨١/٣.

وإنما كثُر الحذفُ لأمرين: أحدهما: أنها مشبهة في العملِ بـ (إنَّ)، وخبرُ (إنَّ) النكرة يكثُر حذفُه، والآخر: أنَّ (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبةُ يقعُ فيها الحذفُ والاختصارُ كثيراً، ولذلك يكتفون بـ (لا) و (نعم) في الجواب، ويحذفون الجملةَ رأساً بعدهما، ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٠/٥، وراجع: الغرة المخفية ص ٤٥٦ وما بعدها، والصفوة الصفية ٩٠/٢.

(٣) الآية (٥٠) من سورة الشعراء .

(٤) الآية (٥١) من سورة سبأ.

عَدْوَى)[١]، وقيل: أكثرُ ما يَحذفُه الحجازيُّون مع (إلاَّ) نحو: لا إله إلا الله [٢]، ويُضْمرون (في الدنيا) أو (لنا) أو (في الوجود)[٣]، ورفعُ ما بعد (إلاَّ) على أنه بدلٌ من المحل، أو من الضمير، ويجوز النصب على الاستثناء[٤].

وذهاب (٥/أ) الأكثر[٥] إلى ترجيح البناء ليس على وضعه عند أصحاب رؤوس المسائل والأئمة ؛ لأنَّ البناء هو لزومُ آخرِ الكلمةِ

(١) هذا جزء من حديث عن أبي هريرة، وروايته: (لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صَفَر، وفِرّ من المجذوم كما تَفرُّ من الأسد)، انظر صحيح البخاري ١٣١٢/٣، كتاب: الجذام.

(٢) هذا قول أبي حيان في: التذييل والتكميل ٢٤٠/٥، وراجع: المساعد ٣٤١/١.

(٣) ينظر: التذييل ٢٤٣/٥، قال ابن الأثير: ((ووجهُ حذفهِ بناءُ الكلامِ على كلامٍ سابقٍ قد جرى فيه ذكرُ الخبرِ، كأنّه قال: هل مِنْ إلهٍ في الوجودِ ؟ فقال: لا إله في الوجود))، البديع في علم العربية ١٥٧٧، وقال ابن القواس: ((لا يُقال: اسم الله تعالى هو الخبرُ ؛ لأنه خاصٌ، واسم (لا) عامٌ، والخاصُ لا يكون خبراً عن العام، ولأنه معرفةٌ، وهي لا تعمل إلا في النكرة اسماً وخبراً، وهذا الأخيرُ إنما يصحُ عند من يجعلُ (لا) هي العاملةُ في الخبرِ، وإلاّ فلا))، شرح ألفية ابن معطي ٩٤٠/٢.

(٤) قال السيوطي: ((إذا وقعت (إلاَّ) بعد (لا) جاز في المذكور بعدها الرفعُ والنصبُ، نحو: لا سيفَ إلاّ ذو الفِقَار، وذا الفقار، ولا إله إلاّ اللّهُ، وإلاّ اللّهَ، فالنصب على الاستثناء، ومنعه الجرمي، قال: لأنه لم يتم الكلام فكأنك قلت: الله إلهٌ، ورُدَّ بأنه تمَّ الإضمار، والرفعُ على البدل من محل الاسم، وقيل: من محل (لا) مع اسمها، وقيل: من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وقيل: على خبر (لا) مع اسمها ؛ لأنهما في محل رفع بالابتداء))، الهمع ٤٧٠/١.

(٥) المراد بهم أكثر البصريين، ومنهم المبرد، والأخفش، والمازني، والفارسي، ومن وافقهم من المتأخرين، وقد سبق بيان ذلك ص ٢١، ٢٢ من البحث.

سكوناً أو حركةً لغيرِ عاملٍ[١]، والسكون أصل، والحركة [فرع][٢] في المبني ؛ لكونه معرباً قبل البناء[٣] .

نحو: يا زيدُ[٤]، وهو مبني على الضم[٥] في اللفظ، ومحله منصوب بالفعل المقدَّر بأن يكون مفعولاً له[٦]، واسمُ (لا) هذه بخلافه ؛ لأنها

---

(١) هذا تعريف ابن جني في: الخصائص ٣٨/١، وهذا التعريف على القول بأنه أمرٌ معنوي، وعلى القول بأنه أمرٌ لفظي فيعرف بأنه: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين، وهذا تعريف ابن مالك في التسهيل ص ١٠.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من الارتشاف ٦٧٣/٢، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٣) السكون أصل في المبني، والإعراب أصل في الأسماء.

(٤) قال ابن عصفور: ((وأصلُ البناءِ السكون، ولا يُبنى على حركةٍ إلاّ لموجب، والموجب كونُ المبني قد كان معرباً قبل بنائه، كالمنادى، والفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة))، ينظر: المقرب ص ٣٧٠، وراجع شرح الجمل له ٤٧٧/٢.

(٥) ينظر علة بنائه على الضم في: شرح ابن يعيش ١٣٠/١، واللباب للعكبري ٣٣١/٢.

(٦) المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً على أنه مفعول به، واختُلف في ناصبه، فمذهب سيبويه والجمهور أنه منصوب على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله: أدعو زيداً، فحُذفَ الفعلُ حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمالِ، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وقيل: إنه منصوب بحرف النداء ؛ لسدِّه مسدَّ الفعل، وقال أبو علي: إنَّ (يا) وأخواته أسماء أفعال، ينظر: شرح ابن يعيش ١٢٧/١، وشرح الرضي ٣١٢/١، والارتشاف ٢١٧٩/٤، والفاخر ٥١٦/٢، وراجع الكتاب ١٨٤/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤.

معه جُعلا كـ (خمسة عشر) في عدم المفارقة[(١)] بشرط أنْ تكونَ عاملةً فيه كعمل (إنَّ)، غايته نصبه بغير تنوين لتثاقله[(٢)]، سواء كان مضافاً أو مشابهاً به، أو مفرداً، على أنه لا يلزم من إفراده البناء؛ لأنَّ الخبر مذكورٌ أو مضمر ألبتة، فإن شئت أظهرته على ما قاله سيبويه[(٣)]، فيقع معه في التركيب الموجب لإعرابه، نعم لو اختصر إيصاله إلى اسم آخر وتركيبُه معه بصورتي الإضافة والمشابهة بها، لأمكن أن يتجه قولُ من ذهب إلى ترجيح البناء[(٤)]، ولكن وجود الإيصال في هذا الباب ليس مخصوصاً بالإضافة وما يشابهها، بل يوجد بأن يصل إلى خبره أيضاً، وهو الكافي في هذا الباب (٥/ب)، وأما كون اسمها الموصول إلى الخبر الواقع معه في التركيب شبيهاً لمبني الأصل

(١) قال سيبويه ٢/٢٧٥: ((فجُعلت وما بعدها كـ (خمسة عشر) في اللفظ، وهي عاملةٌ فيما بعدها كما قالوا: يا ابن أمَّ، فهي مثلُها في اللفظ، وفي أنَّ الأول عاملٌ في الآخر، وخُولفَ بـ (خمسة عشر)؛ لأنها إنما هي خمسةٌ وعشرةٌ))، وانظر: ص ١٦ من البحث.

(٢) ما ذكره المؤلف - رحمه الله - من أنَّه منصوب بغير تنوين لتثاقله هو ما ذهب إليه الجرمي، والزجاج، والسيرافي، ومن تابعهم، على أنَّ حركة (لا أحدَ) إعرابية، وإنما حذف منه التنوين تخفيفاً لا لأجل البناء، وقالوا إنَّ هذا مذهب سيبويه؛ بدليل قوله: (فتنصبه بغير تنوين)، وذهاب المؤلف - رحمه الله - إلى أنه منصوب بغير تنوين هو ما سيرجحه في الصفحات التالية من البحث.

(٣) قال سيبويه:((والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تُضمره، وإن شئت أظهرته))، الكتاب ٢/٢٧٥.

(٤) هم الأكثر، والمراد بهم أكثر البصريين ومن وافقهم من المتأخرين كما سبق بيانه في الصفحة السابقة.

للتركيب أو للتضمن، فسيجيء الكلام عليه، كيف لا وحركةُ اسمها ما كانت لغير عامل كالمبني، بل كانت من عامل.

وقال ابن مالك[1]: إنَّ علة البناء عند سيبويه والجمهور التركيب كـ (خمسة عشر)،

وقال الرضي[2]: ولم يقم دليلٌ قاطعٌ على أنَّ (لا) مركبةٌ مع المنفي، وعلةُ البناء تضمن معنى الحرف الذي هو (من) الاستغراقية، وذلك لأن قولَك: لا رجلَ، نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة: لا مِن رجلٍ، بخلاف: لا رجلٌ في الدار[3] - بالرفع - فلمَّا أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمَّنوا الاسم النكرة معنى (مِنْ)، فبنوه على ما كان يُنصبُ به، فإن

(١) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، أبو عبد الله، ولد بجيان بالأندلس سنة ٦٠١ هـ، ورحل إلى المشرق فأقام بحلب، ثم بدمشق، وتوفي بها، من تصانيفه: تسهيل الفوائد، وسبك المنظوم وفك المختوم، ومختصر الشاطبية في القراءات، ينظر: نفح الطيب ٢/٢٢٢، وفوات الوفيات ٢/٤٥٢، والبغية ١/١٣٠، وما نسبه المؤلف - رحمه الله - لابن مالك ليس في التسهيل، ولا في شرحه، وإنما هذا من كلام المرادي في شرحه للتسهيل ص ٣٦٢.

(٢) هو محمد بن الحسن الأستراباذي، رضي الدين، لقب بـ (نجم الدين) و (نجم الأئمة)، من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وشرح شافية ابن الحاجب في الصرف، وغيرهما، توفي سنة ٦٨٨ هـ، ينظر: شذرات الذهب ٥/٣٩٥، والأعلام ٦/٨٦، وانظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٨٦، والمؤلف نقل كلام الرضي بتصرف، وانظر تعليق الفرائد ٤/٩٤.

(٣) تتمة المثال في شرح الرضي ٢/١٦٨: ولا امرأةٌ.

كان يُنصبُ بالفتحة بُني عليها نحو: لا رجلَ، وإن كان يُنصبُ بالياء بُني عليها نحو: لا رجلَيْنِ عندك(١)، ولا مسلِمِينَ مخلدون في النار(٢).

وهذه العبارةُ لشمولها للفتحة والياء أولى من قولهم: يُبنى على الفتح، ويظهرُ من كلام بعضهم أنَّ التنصيصَ على العموم بما إذا كان اسمُها مبنياً، وكلام [ابن] مالك صريحٌ في خلافه(٣) (٦/أ) كما ذكره الدماميني(٤) في شرحه على التسهيل، فاستمع ما يتلى عليك: قد اختلف المتقدمون في هذا الباب من كلام سيبويه، وبيان ذلك أنه قال(٥): ((و(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ؛ لأنها جُعلت وما عمِلتْ فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ، وذلك لأنه لا يُشبه(٦) سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلاَّ في نكرة))، انتهى بلفظه.

---

(١) كما في قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعيشِ مُتِّعا ∴ ولكنْ لِوُرَّادِ المَنونِ تَتَابُعُ

(٢) كما في قول الشاعر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِينَ ولا آ... باءَ إلا وقد عَنَتْهُم شُؤون.

(٣) حيث قال في التسهيل ص ٦٧: ((وقُصد خلوصُ العموم)).

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندراني، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ، له: تحفة الغريب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل (تعليق الفرائد) وغير ذلك، توفي بالهند سنة ٨٣٧ هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٦٦، وانظر: تعليق الفرائد ٤/٩٤ وما بعدها.

(٥) ينظر: الكتاب٢/٢٧٤.

(٦) في الكتاب ٢/٢٧٤: (لأنها لا تُشبه).

والزجاج، والسيرافي أبو سعيد[١] ومبرمان، وغيرهم حملوا كلام سيبويه على ظاهره، ومشوا على إعراب اسم (لا)، سواءٌ كان مفرداً، أو مضافاً، أو مشابهاً به[٢]، والمبرد وأصحابُه أوّلوا كلام سيبويه، وقالوا: فكأنَّها نَصَبَتْه أولاً، لكن بُني بعده، وحُذفَ منه التنوينُ للبناء، كما حُذف من (خمسةَ عشرَ) للبناء[٣].

وقال بعض المتأخرين[٤]: إنَّ هذا الاختلافَ نشأ من احتمال كلام سيبويه إلى جهة الإعراب والبناء، فأخذ كل فرقة على ما يلائم أذهانهم في تطبيق قانونهم، وبعد ذلك (٦/ب) كان المتأخرون في علة البناء أيضاً فرقتين، بعضهم قال: التركيب ؛ لأنَّه قال سيبويه: كـ

(١) في الأصل: والسيرافي، وأبو سعيد.

(٢) قال الرضي ١٨٥/٢: ((وقال الزجاج: مراده أنه معربٌ، لكنه مع كونه معرباً مركبٌ مع عامله لا ينفصلُ عنه، كما لا ينفصل (عشر) من (خمسة)، فحذف منه التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بالتركيب مع عامله))، وانظر: تعليق الفرائد ١٠١/٤، وقال ابن مالك: ((وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يُبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر، فإنَّ الاستقراء قد أطلعنا على أنَّ حذفَ التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلاَّ لمنع الصرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعاً من الصرف، ولا مضافاً، ولا ذا ألف ولام، ولا علماً موصوفاً بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفاً عليه، فتعين كونه مبنياً))، شرح التسهيل ٥٨/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١٨٥/٢، وتعليق الفرائد ١٠١/٤.

(٤) منهم: الرضي في: شرحه ١٨٥/٢، و الدماميني في: تعليق الفرائد ١٠١/٤، وابن القواس في: شرح ألفية ابن معطي ٩٣٩/٢، وشرح الكافية له ص ٢٩٧.

(خمسة عشر)، وبعضهم قال: تضمن معنى (مِنْ) الاستغراقية، هذا خلاصة ما قالوا[١].

والمستفادُ من أقوال الطرفين استظهار كلام سيبويه نحو الصواب تطبيقاً للقوانين النحوية عندهم، وهذا كان اجتهاداً في المذهب لا بالمذهب، لكن تتبّعنا وفتّشنا كتبَ القوم، وطَالَعْنا كتابَ سيبويه وشراحه، ووجدنا القرائن والدلائل في منطوق كلام سيبويه على أنْ يُحملَ على ظاهره بوجوه:

الأول: أنَّ حملَ الكلام على ظاهره أولى ما دام كان عارياً عن الفساد.

والثاني: أنَّ مرادَ سيبويه من قوله: فتنصبه بغير تنوين، أنَّ (لا) واسمها في الاتصال وعدم المفارقة كانتا بمنزلة اسم واحد[٢]، لكن ثقل عليه وضع التنوين في ألسنتهم، فاستعملوه بالفتحة بدل النصب تخفيفاً، فتكون فتحته فتحة إعراب لا بناء[٣]، كما يدل عليه نصُّ

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٦/٥، ومغني اللبيب ٢٦٤/١، وشرح اللمحة البدرية ٦٨/٢، والمغني لابن فلاح ٢٤٤/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٥٨/٤.

(٣) رجع المؤلف - رحمه الله - ما ذهب إليه الزجاج، والسيرافي، ومبرمان، من أنَّ فتحته فتحة إعراب لا بناء، وذلك بعد مطالعته كتب القوم، وشرَّاح كتاب سيبويه، وهذا خلاف ما ذهب إليه كثير من النحاة المتأخرين، حيث ذهبوا إلى أنَّ فتحته فتحة بناء لا إعراب، ومنهم عبد القاهر في الجمل ص ٧٦، وابن الحاجب في المقدمة الكافية ص ١١٥، و ابن مالك في التسهيل ص ٧٦، والرضي في شرح الكافية ١٨٥/٢ وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/١.

كلام سيبويه، وهذا يكون كإعراب (أحمد) إذا قلت: إنَّ أحمدَ قائمٌ، إذ فتحتُه فتحةُ إعراب، وإنْ كانت (٧/أ) العلتان في الموضعين متغايرتين.

وأمَّا ذهابُ ابن مالك[١] ومن تبعه[٢] قائلين: إنَّ علةَ البناءِ عند سيبويه التركيبُ كـ (خمسةَ عشرَ)، فهو ذهابٌ لا على ما يرتضيه صاحبُه ؛ لأنَّ تشبيهَه بـ (خمسةَ عشرَ) مجردُ بيان عدم مفارقتِهما وشدةِ اتصالِهما، حتى يكونا بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، لصلاحِ قبولِ الإعرابِ لا غير، إذ يدلُ كلامُه في هذا المحلِ أيضاً أنَّها فتحةُ إعراب ؛ لأنه قال[٣]: ((فجُعلت مع ما بعدها [٤] كـ (خمسةَ عشرَ) في اللفظ، وهي عاملةٌ فيما بعدها، كما قالوا: يا ابن أمّ، فهي مثلُها في اللفظ، وفي أنَّ الأولَ عاملٌ في الآخر، وخولف بـ (خمسةَ عشرَ)، لأنها إنما هي (خمسةٌ) و(عشرةٌ)، فـ (لا) لا تعمل إلا في النكرة)) انتهى، وقال أيضاً[٥] في عدة مواضع: إنَّ باب النفي شبيهٌ بباب النداء، وكون (يا ابن أمّ) مثلها في اللفظ، إذ يُثبتون الياء في (أمّ، وعم)، ويقولون: يا ابن أمّي وعمّي، بالإضافة إلى الياء، ولكنهم يحذفونها لكثرة استعمالهم،

---

(١) ينظر: التسهيل ص ٧٦.

(٢) ومنهم المرادي في: شرح التسهيل ص ٣٦٢.

(٣) أي: سيبويه، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٥.

(٤) في الكتاب: (وما بعدها).

(٥) أي: سيبويه، ينظر الكتاب ٢/ ٢١٤.

وصحة الإضافة إلى الياء فيه لكونه بمنزلة اسمٍ واحدٍ[١]، كما أنَّ (لا) مع اسمها بمنزلة اسم واحد (٧/ب) ومعربٍ[٢]، والغرضُ من هذا التشبيه صحةُ الإضافة فقط، من حيثُ إنَّ الشبهَ بالتركيب غيرُ مانعٍ من الإضافة إلى ياء المتكلم.

وفي (يا ابن أُمّ) أربعةُ أوجه:

الأول: الفتحُ على جعل الاسمين اسماً واحداً بالتركيب كـ (بعلبك)[٣].

---

(١) قال سيبويه ٢/٢١٤: ((وقالوا: يا ابن أُمَّ، ويا ابن عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم من: يا ابن أبي، ويا غلامَ غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أُمِّ ويا ابن عمِّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أحدَ عشرَ أقبل، وإنْ شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم))، وانظر: المقتضب ٤/٢٥١، ٢٦٤، والأصول ١/٣٤١، ٣٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٠.

(٢) قال ابن يعيش ١/٣٠٦: ((فكذلك (لا) والاسم المنكر بعدها بمنزلة اسم واحد، ونظيرُه قولك: يا ابن أُمّ، فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة، وجُعلا اسماً واحداً، وكذلك: لا رجلَ في الدار، فـ (رجل) في موضع منصوب منوَّن، لكنه جُعل مع (لا) اسماً واحداً)).

(٣) وهذا مذهبُ سيبويه والبصريين، قال سيبويه ٢/٢١٤: ((وقالوا: يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من: يا ابنَ أبي، ويا غلامَ غلامي))، وانظر: الأصول ١/٣٤١، والمقتضب ٤/٢٥١، وشرح الجمل للزجاجي ٢/٢٠٤، والهمع ٢/٤٣٩، قال ابن يعيش ٢/١٣: ((يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عمَّ - بالفتح - وقد قرأ به ابنُ كثير، و نافع، وأبو عمرو، ويحتملُ ذلك أمرين: أحدهما: أن يكون الأصلُ: يا ابن أمَّا - بالألف - ثم حُذفت الألفُ تخفيفاً، =

الثاني: الكسرُ اكتفاءً بالكسرة عن الياء، على ما ذهب إليه ابن مالك[1]، وهو ظاهرُ كلام الزجاجي[2]، وقرئ بهما في السبع قوله

=وساغ ذلك لأنها بدلٌ من الياء، فحُذفت كما تُحذفُ الياءُ في (يا غلامي) في قولك: يا غلامِ، وحُذفت الياءُ من المضاف إليه وإنْ كانت لا تُحذفُ من المضاف إليه إذا قلت: يا غلامَ غلامي، كما تُحذفُ من المضاف إذا قلت: يا غلامِ ؛ لأنَّ هذا الاسمَ أعني (يا ابن أُمَّ، ويا ابنَ عمَّ) قد كثر استعمالُه، فجاز ما لم يجُزْ في نظائره، والفتحة في (ابن) على هذا فتحةُ إعراب، كما أنها في: (يا غلامَ غلامي) كذلك.

و الثاني: أنْ تجعل (ابناً، وأُمّاً) جميعاً بمنزلة اسم واحد، فتبني الاسمَ الآخرَ على الفتح، وتبني الاسم الذي هو الصدر ؛ لأنَّه كالبعض للثاني، فالفتحةُ في الأول ليست نصبة كما كانت في الوجه الأول، وإنَّما هي بمنزلة الفتحة من (خمسةَ عشرَ)، وهما في موضع مضموم، من حيثُ كانا بمنزلة اسم واحد كـ (خمسةَ عشرَ) وهو مقصود، ويجوز أن يكون فتح الثاني إتباعاً لفتحة النون في (ابنَ)، وموضع (أُمّ، وعمّ) خفضٌ بالإضافة))، والأول قول الكسائي، والفراء، وأبي عبيدة، والثاني قول سيبويه والبصريين، وانظر: إعراب النحاس ١٥٥٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٥/٢ والكشف لمكي ٤٧٨/١، وشرح التسهيل للمرادي ص٨٣٦، والبحر المحيط ١٨٢/٥، والدر المصون ٣٤٧/٣، والأشموني ١٥٧/٣، والتصريح ١٧٩/٢.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٦/٣، قال ابن عقيل: ((وأمَّا الكسرُ فعلى حذف الياء، والاجتزاء بالكسرة عنها، وهو ظاهر كلام الزجاجي، وعليه جرى المصنف، والأصلُ: يا ابنَ أمِّي، بلا تركيب، فحُذفت الياءُ، وكلامُ المغاربة على أنَّه مركبٌ، فهو كـ (أحدَ عشرَ) مضافٌ إلى الياء))، المساعد ٥٢٠/٢، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، والارتشاف ٢٢٠٧/٤، والتصريح ١٧٩/٢.

(٢) في الأصل: الزجاج، وأثبت الزجاجي لأنه المراد هنا، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن عقيل في الحاشية السابقة، والزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم، صاحب=

تعالى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ﴾[(١)]، وحكم (ابنة) في ذلك كحكم (ابن).

الثالث: إثباتُ الياء مع الكسرة مثل: يا ابنَ أخِي[(٢)]، وعليه خُرِّج قولُ أبي زبيد[(٣)] الطائي من بحر الخفيف:

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نفسي.:. أنت خَلَّيْتَنِي لدهرٍ شديد[(٤)]

=الجمل، من مصنفاته: الجمل في النحو، والإيضاح، والكافي، واللامات وغيرها، توفي سنة ٣٣٩، وقيل ٣٤٠ هـ، ينظر: البغية ٧٧/٢، وإنباه الرواة ١٦٠/٢ ورأيه في: الجمل ص١٦٢، والارتشاف ٢٢٠٧/٤، والأشموني ١٥٧/٣.

(١) الآية (٩٤) من سورة طه، وقد قرئت بالكسر والفتح، فقرأها بالكسر ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وقرأها بالفتح الحرميَّان، وأبوعمرو، وحفص، ينظر: الكشف ٤٧٨/١.

(٢) وهذه اللغة وما بعدها قليلتان، ينظر: الارتشاف ٤/ ٢٢٠٨، والهمع ٤٣٨/٢، قيل: وقلبها ألفاً أجودُ من إثباتها، ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٨٣٧، وقال ابن الشجري: ((فمنهم من أثبت الياء وهو القياس))، ينظر: الأمالي ٢٩٤/٢.

(٣) في الأصل (يزيد) وهو تحريف، وأبو زبيد هو: حرملة بن المنذر، وقيل: المنذر بن حرملة الطائي القحطاني، شاعر قديم معمر، من نصارى طيئ، أدرك الإسلام ولم يسلم، مات بالكوفة في زمن معاوية، ينظر: الشعر والشعراء ص ١٧١، وطبقات فحول الشعراء ص ٥٩٣ .

(٤) ورد منسوباً له في: الكتاب ٢١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢، ٣٨٤، والتصريح ١٧٩/٢، وغير منسوب في: المقتضب ٢٥٠/٤، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح التسهيل٤٠٦/٣، والمساعد ٥٢١/٢، والأشموني ١٥٧/٣، والهمع ٤٣٨/٢، والشاهد: إثبات الياء في (أمي).

الرابع: إثباتُ الألف مع الفتحة مثل: يا ابنَ أُمَّا[١]، وخُرِّج عليه قولُ أبي النجم[٢] من بحر الرجز:

يا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي[٣].

والحاصل أنَّ تشبيهَ (لا) التبرئة مع اسمها بـ (خمسةَ عشرَ) من حيثُ اتحادُهما بلا مفارقةٍ، حتى إن الإضافة لا تخرجهما عن حكمهما من جهة الإعراب، وإنَّما حُذفَ التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال[٤] (٨/أ) كما جرت ألسُن العرب في ذلك من استثقال التنوين وحذفه غالباً، هذا ظاهرُ كلام سيبويه، فعُلم أنَّ تشبيهَ (لا) التبرئة مع اسمها بـ (خمسةَ عشرَ) لإشعارِ أنَّ أحدهما لا يفارق عن الآخر واتصالهما في غاية الكمال، حتى إذا أضيف إلى الآخر يضافُ ككلمة واحدة، فيقبلُ الإعرابَ كالمضاف، غاية الأمر لوجود شبه التركيب فيهما،

---

(١) قال المبرد: ((فيُبدلُ من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً ؛ لأنَّ الياء والكسرةَ مستثقلتان، وليس هذا موضع لبس))، المقتضب ٢٥٢/٤، وراجع: شرح ابن يعيش ١٣/٢.

(٢) هو الفضل بن قدامة العجليّ، من بني وائل، ومن الرجاز المشهورين في العصر الأموي، توفي سنة ١٣٠ هـ، ينظر: الشعر والشعراء ص ٣٦٨، وطبقات فحول الشعراء ص ٧٤٥.

(٣) الديوان ص ١٣٤، وورد منسوباً له في: الكتاب ٢١٤/٢، والأصول ٣٤٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢، وغير منسوب في: المقتضب ٢٥٢/٤، والهجوع: النوم بالليل خاصة، ويروى: يا ابنةَ عَمِّي، ينظر: المقتضب ٢٥٢/٤، والشاهد: إثبات الألف في (عمَّا) وإبدالها من الياء، إذ أصلها: يا ابنة عمِّي.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢.

وكثرة استعمال (لا) التبرئة مع المفرد عند العرب يستثقلون التنوين ويحذفونه تخفيفاً من المفرد.

وظهر [أنّ] غرض سيبويه في قوله: كـ (خمسةَ عشرَ)، ليس إلاَّ بيان عدم المفارقة بين (لا) واسمها، فلم يثبتْ دليلُ البناء بأن يسند على سيبويه، وما سُمِع أيضاً منه وأمثاله أنَّ سببَ البناء تضمن اسم (لا) معنى (مِنْ) الاستغراقية.

ويَرِدُ على من جعل علة البناء تضمُّن معنى (مِنْ) الاستغراقية(١) أنَّ المتضمِّنَ لمعنى (مِنْ) الاستغراقية هو (لا) وحدها دون الاسم، والأسماء لا تُبنى إلاَّ إذا أشبهت الحروفَ أو تضمَّنت معانيها بنفسها، وما هنا ليس كذلك (٨/ب)، فتأمل، ولا مُستند مِمَّن يوثق به من الأئمة النحوية الذين هم أصحاب رؤوس المسائل، نعم!، اعتُبر العموم والاستغراق في (لا) الجنس أخذاً من مقتضى المعنى والقرينة، إذ قولك: لا جاريةَ في الدار، جواب لسؤال مقدَّرٍ، وهو: هل من جاريةٍ في الدارِ؟، فصار الجوابُ نكرةً، كما أنَّه لا يقعُ في هذه المسألة إلا

(١) هذا مذهبُ الخليل كما في الكتاب ٢/ ٢٧٥، وصحَّحه ابن عصفور، ينظر: شرح الجمل ٢/ ٤٠٧، قال أبو حيان بعد أن ذكر تصحيح ابن عصفور له: ((قال شيخُنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك، فيقال له: (لا) هي المتضمنة معنى (مِنْ) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سُلِّم أنَّ الاستغراق في (لا) لنيابتها مناب (مِنْ)، بل لقد قال السيرافي: إنَّ (لا) لا تقتضي في النفي عمومَ النفي))، التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٦.

نكرةً، وذُكر في سوق هذا الكلام أنَّ عمومَ النفي لا يُؤخذُ إلاَّ بملاحظة معنى السؤال، ليكون الجوابُ مطابقاً له.

وخبرُ (لا) هذه قد يُحذفُ عند الحجازيين إذا دلَّ عليه دليلٌ[(١)]، كقوله تعالى: ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾[(٢)]، أي: علينا، وقوله عليه السلام: (لا ضَررَ ولا ضِرَارَ)[(٣)].

وأمَّا الطائيون وبنو تميم فيُوجبون حذفَه إنْ عُلم كـ: مكان، أو زمان، أو غيرذلك، مثالُ المكان: هل من رجلٍ في الدارِ ؟ فتقول: لا رجلَ، أي: في ذلك المكان، ومثله الزمان، أمَّا إذا جُهل فيجب ذكره اتفاقاً[(٤)].

---

(١) قال ابن مالك: ((وإذا عُلم كثر حذفُه عند الحجازيين))، التسهيل ص ٧٦، قال الشيخ خالد: ((إذا عُلم بقرينة لفظية أو حالية كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلفظْ به عند التميميين والطائيين، ظرفاً أو غيره نحو: أي: علينا، ونحو: لا إله إلاَّ الله، أي: موجود))، شرح التسهيل للشيخ خالد ٤١٩/١.

(٢) الآية (٥٠) من سورة الشعراء.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب مَنْ بَنَى في حَقّه ما يَضُرُّ بجاره ٧٨٤/٢، رقم: ٢٣٤٠، ٢٣٤١، من حديث عُبادة بن الصامت، وعبدالله بن عباس، والأول إسناده منقطع، والثاني في إسناده ضعف، وروي أيضاً من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة، وأبي لبابة، وثعلبة عن جابر، وعائشة، كما في المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٤٦٢، دار الكتب العلمية ١٩٨٧ م.

(٤) قال أبو حيان: ((والخبرُ إن كان غيرَ معلومٍ فلا بدَّ من ذكره نحو: { لا أحدَ أغيرُ من الله } ، وقول الشاعر:

.... ∴ ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

(مصبوح) خبر عند سيبويه، وزعم ابن الطراوة أنّه يمكن أنْ يكونَ صفةً والخبر محذوف، أي: في الوجود))، الارتشاف ١٢٩٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٥، =

وقد يُحذفُ اسمُ (لا) ويبقى خبرُها[١] عكس ما تقدَّم، نحو: لا عليك[٢]، قال سيبويه[٣]: ((إنَّما يريدون: لا بأسَ عليك، لكنهم حذفوه لكثرة استعمالهم إياه))، انتهى، ولا يحذفان معاً لئلا يكون إجحافاً، وقيل: يحذفان[٤] كقوله:

.... ∴ إذا (٩/أ) الدَّاعي المُثوِّبُ قال يا لا [٥]

=وتعليق الفرائد ٩٩/٤، والهمع ٤٧٠/١، وبنو تميم كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به إذا جُهل.

(١) وهذا قليل، وإنما قلَّ لأنَّ (لا) قد تنزَّلت من النكرة منزلة (مِنْ) منها في السؤال، فكما لا يجوز حذفُ النكرة وإبقاءُ (مِنْ) فكذلك لا يجوز حذف النكرة وإبقاءُ (لا)، بل ما سُمع من ذلك حُفظ ولم يُقسْ عليه، ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٥/٥، والأشموني ١٨/٢.

(٢) قال سيبويه ٢٢٤/١: ((ولا يكون هذا في غير (لا عليك)))، قال أبو حيان: ((قال ابن خروف: لا يقال: لا بك، ولا إليك، ولا فيك))، ينظر: الارتشاف ١٣٠١/٣.

(٣) الكتاب ٢٢٤/١، ٢٩٥/٢.

(٤) قال الدماميني: ((وقد خرَّج بعضُهم بيتاً على حذف الجزأين معاً، وذلك أنَّ الفراء وأصحابَه تمسَّكوا بقول الشاعر:

فخيرٌ نحنُ عند النَّاسِ منكُم ∴ إذا الدَّاعي المُثوِّبُ قال يا لا

على زعمهم أن أصل (يا لزيد): يا آل زيد، فقال هذا المخرج: لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون الأصل: يا قوم لا فرارَ، فحُذِفَ المنادى، وجُزْءٌ (لا)؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما ثبت له جواز الحذف، فلا ضيرَ إذا جُمع جائزٌ إلى جائزٍ))، تعليق الفرائد ٩٩/٤.

(٥) عجز بيت من الوافر وصدره:

فخيرٌ نحن عند النَّاسِ منكم

وهو لزهير بن مسعود الضَّبّي في: الخزانة ٦/٢، وتخليص الشواهد ص ١٨٢، وغير منسوب في: الخصائص ٢٧٧/١، وشرح الرضي ٢٧٦/١، والمغني ٢٤٥/١، =

أي: يا قوم لا فرارَ.

وقال سيبويه[(١)]: ((إنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنَّك إذا قلت: هل من رجلٍ ؟ فالكلامُ بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: ما من رجلٍ، وما من شيءٍ، والذي يُبنى عليه من زمان، أو مكان، أو غير ذلك، تُضمره، وإن شئت أظهرته[(٢)] ولا رجلَ، ولا شيء مثله))، وقال سيبويه أيضاً[(٣)]: ((أخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما مِنْ رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك ؟ كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك))؟، انتهى.

وعلى هذا إنَّ اسم (لا) كان كاسم (إنَّ) مبتدأً، و كما تنصب اسماً مبتدأ مرفوعاً، فكذلك كلمة (لا)، غايتها عملت في الجزء

=والمثوِّب: الذي يدعو الناس يستنصر بهم دعاء يكرره، ومنه التثويب في الصبح، وفي البيت أكثر من شاهد، واستشهد به هنا على حذف اسم (لا) وخبرها، والتقدير: يا قوم لا فرارَ.

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٥، وقال أبو حيان: ((و قول سيبويه (ولكنك تضمره) يعني في جميع اللغات، وقوله (وإن شئت أظهرته) يعني في لغة الحجاز، ومراده هنا أن يستدلَّ على أنَّ الاسم بعد (لا) ليس في موضع رفع بـ (لا) على لغة من يقول: .... لا براحُ))، التذييل والتكميل ٥/٢٤٢.

(٢) في الكتاب ٢/٢٧٥: ((والذي يبنى عليه في زمان، أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك: لا رجلَ، ولا شيء، إنما تريد: لا رجلَ في مكان، ولا شيء في زمان)).

(٣) الكتاب ٢/٢٧٦.

الثاني اسماً لها، وكانت مع اسمها بمنزلة شيء واحد[(١)]، فلا يلزم من هذا البيان والتحقيق إلا أن يكون اسم (لا) معرباً، ولا دليلَ على البناء في كلام سيبويه كما سمعت.

ويَرِدُ على من جعل علةَ البناء تضمّن معنى (مِنْ) أنه لو كانت تضمن معنى (من) الاستغراقية في هذا التركيب، لكانت هذه العلة جاريةً في كل أحوالها[(٢)]، يعني سواء كان اسمها مفرداً (٩/ب) أو مضافاً، أو مشابهاً به، والحال أنَّ المضاف والمشابه به معربان بالاتفاق[(٣)].

فإن قلت: إنَّ عروضَ المضافية والمشابهية يمنع أنْ يعطى لهما حكم البناء؛ لكونهما مما يقتضي الإعراب، قلت: إنَّ المضافية لو كانت

(١) قال السيرافي: ((وذكَرَ أبو بكر مَبْرَمَانُ عن أبي العباس محمد بن يزيد أنه زعم أنَّ (لا) تعملُ نصباً ورفعاً كما تعمل (إنَّ)))، شرح الكتاب ١٠٩/٨، وانظر: النكت للأعلم الشنتمري ٥٩٧/١.

(٢) لأن العلة لا تتخلف.

(٣) ينظر علة إعرابهما في: اللباب ٢٣١/١، والمغني لابن فلاح ٢٤٦/٣، وقال الشيخ يس: ((ولا يُشكلُ إعرابُ المضاف وشبهِهِ ؛ لأنَّ الإضافةَ تُرجِّحُ جانبَ الاسمية، فيصير الاسمُ بها إلى ما يستحقّه وهو الإعراب، وأُلحق بها شبهُها، لاسيما وهذا التضمُّن ليس في أصل الوضع بل عارض، وقد استُشكل البناءُ لأجله ؛ لاشتراطهم في البناء لأجل تضمُّن معنى الحرف أن يكون بأصل الوضع، ومن ثمَّ لم يُبنَ الظرفُ مع تضمُّنه معنى (في)، إلاَّ أنْ يقال: التضمُّن الطارئ يجوز للبناء بالنسبة للواضع، فارتكبه في بعض المواضع إشارة إلى ذلك، واختار ابنُ الناظم أنَّ علةَ البناء التضمن والتركيب))، حاشية يس على الفاكهي ٤٧/٢.

مانعةً للبناء، وعدم الإضافة مختصاً بالبناء، لكان كلام القوم في (يا ابنَ أمَّ) على الفتحة أن يكون مبنياً، وفي حال الإضافة إلى الياء أن يكون معرباً، مع أنَّ سيبويه قال: هو معرب سواءٌ كان بإسقاط الياء أو بإثباتها[1] كما بُيِّن، على أنهم قالوا: لا يصح أنْ يفصلَ الجارُّ بين (لا) واسمها ؛ إذ الحرفُ عاملٌ مستقلٌّ يعملُ في هذا الاسم، فيكون مانعاً من عمل (لا) التبرئة[2]، مع أنَّ أحدَ شروطه ألا يُفصل بينها وبين اسمها، فإن كان السؤال باعتبار الاستغراق والعموم، سواءٌ كان مذكوراً أو ملحوظاً، فجوابُه يكون على وجه الاستيعاب بعموم النفي، وإن لم يكن باعتبار الاستغراق والاستيعاب فيصير على وجه نفي العموم، فتصلح (لا) هذه المشبهة بـ (ليس)، وقال ابن هشام[3] في

(١) الكتاب ٢/٢١٣.

(٢) إذا دخل الجار سواء كان مضافاً نحو: هو ابنُ لا شيءٍ، أو حرف جر نحو: غضبت من لا شيءٍ، جرَّ النكرة، ولم تعملْ (لا)، لأنَّ الجار إنما يتعلق بالأسماء، فإذا دخل عليها لم يكن متعلقاً بها، بل بالاسم بعدها، فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار، لا لها، ينظر: حاشية يس على الفاكهي ٢/٤٤.

(٣) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين أبو محمد، ولد سنة ٧٠٨ هـ، كان كثير المخالفة لأبي حيان، من مصنفاته: مغني اللبيب، شرح اللمحة، التذكرة، توفي سنة ٧٦١ هـ، ينظر: البغية ٢/٦٨، والأعلام ٤/١٤٧، وما نسبه المؤلف إلى ابن هشام ليس في شرح القطر، ولا هو من كلام ابن هشام، وإنما هو من كلام الفاكهي في مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢/٤٤.

قطره: إنَّ المشبهةَ بـ (ليس) قد تكون نافيةً للجنس [١]، فكان الأولى (١٠/ أ) التعبير بـ (لا) المحمولة على (إنَّ) كما قال ابن مالك في نكته[٢] على مقدمة ابن الحاجب[٣]، قال[٤]: ((ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن[٥]، والأصل أنَّ (لا) لا تعمل[٦]، لكن ورد السماعُ بعملها

(١) قال ابن هشام: ((وغلِط كثيرٌ من الناس فزعموا أنَّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافيةً للوَحْدَة لا غيرُ، ويرُد عليهم نحو قوله:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا))، المغني ٢٦٧/١، وراجع: حاشية الصبان ٢/٢.

(٢) هي تقريرات لابن مالك على الكافية لابن الحاجب، جمعها ولدُه بدر الدين، وأضاف إليها شيئاً من عنده، وقد ذكر بروكلمان لها نسختين، ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣١٠/٥.

(٣) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدُّويني، المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين، ولد في مدينة إسْنا سنة ٥٧٠ هـ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ، من مصنفاته: المقدمة الكافية في النحو، والشافية، وشرح المقدمة الكافية، والوافية نظم الكافية، والأمالي النحوية، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والبغية ١٣٤/٢، والمقدمة الكافية في النحو شهرتها مغنية عن التعريف بها، ينظر: تاريخ الأدب العربي ٣٠٧/٥، وقد حققها د/ طارق نجم، وشرحها ابن الحاجب باسم: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، وحققه د/ جمال عبد العاطي مخيمر، وطبعته مكتبة نزار الباز، بمكة المكرمة ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.

(٤) ينظر: مجيب الندا ٤٤/٢.

(٥) قال الشيخ يس: ((من قرائن إرادة الجنس: بل امرأة، ومن قرائن إرادة غيره: بل رجالٌ أو رجلان))، حاشية يس على الفاكهي ٤٤/٢.

(٦) الأصل أن (لا) لا تعمل لأنها حرفٌ لا يختصُّ بقبيل، فأصلُها ألا تعمل، لكن ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ما يفيد أنَّ (لا) إذا قُصد بها النفي العام=

على خلاف القياس، وإنما تعملُ بشروط، الأول: أن يُقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق))، انتهى.

وعلى هذا إنَّ الاستغراق والعموم لا يلزم أنْ يكون مأخوذاً بتضمُّن (مِنْ)[1]، بل كافٍ في إفادة التنصيص والاستغراق من مقتضى مطابقة الجواب إلى السؤال، ومفهوم كلام الخليل وسيبويه كذلك، وأيضاً يدل إطلاق كلام القوم وقول ابن هشام بقولهم: أنْ يُقصدَ بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق، على أنَّ العموم إنما يُؤخذ في نفس (لا)، ويؤثر فيها، كما قاله [ابن] الضائع[2]؛ إذ لا مدخل في التأثير لاسمها؛ لأن العامل (لا)، واسمها معمول، وهذا التأثيرُ ما جاء إلا من المعنى للزوم مطابقة الجواب السؤال، وكذا إقراره في عملها على خلاف القياس يؤيدُ أنَّ دلالةَ كلام سيبويه من قوله: (فتنصبه بغير تنوين) أنَّ فتحته فتحة إعراب.

=اختصَّت بالاسم، فليست إذاً الداخلة على الفعل، ينظر: حاشية يس على الفاكهي ٢/٤٤، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٢١.

(١) ذكر كثيرٌ من النحاة أنَّ قصدَ الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزمُ وجودَ (مِنْ) لفظاً أو معنىً، لأنَّ الموضوعَ لنفي الجنس نصّاً على سبيل الاستغراقِ لفظة (لا) متضمِّنةً معنى (مِنْ)، ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٢١، والجنى الداني ص ٢٩١، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٢/٢، وحاشية يس على الفاكهي ٢/٤٤، وعلى هذا فما ذكره المؤلف - رحمه الله - مخالفٌ لما ذهبوا إليه.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الكُتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في النحو، ولازم الشلوبين، له: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٨٠ هـ، ينظر: البغية ٢/٢٠٤.

قال أبو سعيد[١]: ((والذي عندي (١٠/ب) أنَّ الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال: (وتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم))، انتهى.

وأبو إسحاق والسيرافي ومبرمان ومن تبعهم اتفقوا في جهة الإعراب[٢]، وقال ابن هشام في حاشية التسهيل[٣]: ((والذي عندي أن سيبويه يرى في (لا رجل) أنَّ كلمة (لا) لا عمل لها أصلاً لا في الاسم ولا في الخبر ؛ لأنها صارت جزءَ كلمةٍ، ولهذا جعل النصب في: لا رجلَ ظريفاً، كالرفع في: يا زيدُ الفاضلُ[٤]، لا على محل الاسم بعد (لا)))، كما أشهره الشمني[٥] في شرحه للمغني[١]، فلا يلزم قولهم

(١) شرح الكتاب ١٠٨/٨.

(٢) سبق بيان مذهبهم ص ٢٢، ٢٣ من البحث.

(٣) لابن هشام شرح على التسهيل، ينظر: هدية العارفين ٢٤٢/٥، وانظر قوله في: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني ١٢٧/٢، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، مكتبة الأعيان.

(٤) النصب في: لا رجل ظريفاً، حملاً على اللفظ، والرفع في: يا زيدُ الفاضلُ، حملاً على اللفظ ، ويجوز في الأول الرفع حملاً على محل الاسم بعد (لا)؛ لأن محله رفع، فتقول: لا رجلَ ظريفٌ، كما يجوز في صفة المنادى النصب حملاً على المحل، فتقول: يا زيدُ العاقلَ.

(٥) هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي، الإمام تقي الدين، أبو العباس الشمني القسنطيني الحنفي، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ، وتوفي سنة ٨٧٢ هـ، له: شرح المغني، وحاشية على الشفا، وشرح مختصر الوقاية في الفقه، ينظر: البغية ٣٧٥/١.

لئلا يدخل في بحث القياس، على أنه لمَ لا يجوز أن يكون لهذا الباب على قول سيبويه ومن تبعه قياسٌ منفردٌ باعتبار بعض فروعات (لا) التبرئة وشرائطها ؟.

وأمَّا قولُ الرضي[2]: إنَّ حذف التنوين في حالة الوصل في غير الإضافة والبناء غير معهود، فغير مسلّم، كيف وقد قال سيبويه - وهو إمام هذا الفن - :(فتنصبه بغير تنوين)، فصريحُ كلامه يدلُّ على النصب بغير تنوين وإن كان متصلاً غير مضافٍ (١١/أ)، فكلامُ سيبويه هو المعوَّلُ عليه ؛ لإحاطته بأكثر كلام العرب، ومَن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكلامُ الرضي نافٍ وكلام سيبويه مثبتٌ، والمثبِت مقدَّم على النافي.

وأما حذفُ التنوين بين المضاف والمضاف إليه فلا يُقاسُ عليه ؛ لأنهما كلمتان مستقلتان، و(لا) التبرئة حرفٌ، ومدخولُها اسمٌ، فهما غير مستقلتين، فلا مماثلة، وأما الجار فهو من العوامل اللفظية، ومشغول بعمل الجر، فليس بينه وبين معموله شَبَه التركيب.

والحال أنَّ الدلائل النحوية كلها تعليلات بعد الوقوع، وقياساتهم ليست مستقرة في موضعٍ ومَقَرٍّ، وسيبويه أشعرَ أنَّ باب (لا) لا يماثل الآخر كما ذكرنا.

---

(١) انظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١٢٧/٢.

(٢) شرح الكافية ١٨٥/٢ ونصه: ((والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه ؛ لأنَّ حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنوّن لغير الإضافة والبناء غيرُ معهود، وأيضاً التركيب بين (لا) والمنفي ليس بأشدّ منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين)) .

واحتجَّ أبو إسحاق[١] بقولك: لا رجلَ ولا غلاماً عندك، ولا رجلَ ظريفاً عندك، بكون المعطوف على اسمها والصفة معربين، وإنما حذف التنوين للفرق بين الذي هو جواب: هل من زيدٍ ؟، وبين الذي هو جواب: هل من رجلٍ ؟[٢]، وبين الذي هو جواب: هل رجلٌ ؟[٣]، فإن قلت: اعتبار (مِنْ) الاستغراقية إن كان في اللفظ فالقول كما قلت، (١١/ ب) لكن المراد اعتباره في الملاحظة فقط، قلت: الظاهر عنوان الباطن، إذ الملحوظ لا يأبى من أن يكون كالمذكور، فيَرِدُ عليه مثلُ ما يورد، وإن سلَّمنا فيرجعُ الكلامُ إلى أخذ الاستغراق وعموم النفي من المعنى في مطابقة الجواب للسؤال، فعلى هذا لم يثبت كون علة البناء التركيب، أو تضمُّن معنى الحرف، على أنه إن نظر على حقيقة

(١) المراد به أبو إسحاق الزجاج، وانظر حجته في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٨/٨، والمغني لابن فلاح ٢٤٦/٣.

(٢) وجوابه أن يقول: لا رجلَ - بالبناء على الفتح - على أنها (لا) النافية للجنس.

(٣) وجوابه أن يقول: لا، أو: لا رجلٌ في الدار - بالرفع - على أنها (لا) العاملة عمل (ليس)، ومن نص المؤلف السابق يتبين أن الزجاج احتج لكون اسم (لا) معرباً بالعطف على لفظه بالمعرب، وَوَصْفِ على لفظه بالمعرب، وأن التنوين إنما حذف للفرق بين أجوبة: هل من زيدٍ ؟ وهل من رجلٍ ؟ وهل رجلٌ ؟، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن علة البناء قد وجدت في الاسم فظهر تأثيرها، ولم توجد في المعطوف، ولا في الصفة، فلم يلزم بناؤهما لغير علة، وأما حذف التنوين فإنه لا يحدث بعامل حتى يدل حذفه على ضعف عامل آخر، وأما الفرق بين جواب: هل من رجل ؟ وهل رجل ؟ فهو يظهر بالإعراب ؛ لأنَّ التي بمعنى (ليس) ترفع، و التي بمعنى (إنَّ) تنصب، فلا حاجة إلى حذف التنوين، ينظر: المغني لابن فلاح ٢٤٦/٣.

الحال فتطلّع قلوب المنصفين والعارفين في تتبع كلام القوم على وجه التوفيق على السماع من العرب ليظهر الحال كالشمس في وسط النهار، فترجع أقوال الطرفين إلى نزاع لفظي.

واختلف القوم أيضاً في: لا أبا لك، ولا أخا لك، ولا مسلمي لك[١] من جهة إفرادها وتركيبها، فذهب هشام[٢]، وابن كيسان[٣]، واختاره في التسهيل[٤] أنها أسماء مفردة ليست مضافة[١]، والمجرور

---

(١) المشهور أن يقال في اسم (لا) إذا كان (أباً) أو (أخاً) أو مثنى أو مجموعاً على حدّه: لا أبَ له، ولا أخَ لك - بحذف الألف - ولا يدَيْنِ لك، ولا بنِينَ لك - بإثبات النون - وهذا هو القياس؛ لأن هذه الأسماء غير مضافة، وهي مركبة مع (لا)، على أنه قد كثر في كلامهم: لا أبا لك، ولا أخا لك (بإثبات الألف) ولا يدي لك، ولا بني لك (بحذف النون) وهو مخالف للقياس، ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٤، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٩، والتذييل والتكميل ٥/٢٥٤، والهمع ١/٤٦٥.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنّف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة ٢٠٩ هـ، ينظر: البغية ٢/٣٢٨، وانظر رأيه في: شرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٤، والارتشاف ٣/١٣٠١، وتعليق الفرائد ٤/١٠٤، والمساعد ١/٣٤٣.

(٣) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، من تصانيفه: علل النحو، والمهذّب في النحو، واللامات، ومعاني القرآن، توفي سنة ٢٩٩ هـ، وقيل ٣٢٠ هـ، ينظر: البغية ١/١٨، والأعلام ٥/٣٠٨، وانظر رأيه في المراجع السابقة.

(٤) ينظر: التسهيل ص ٦٧، وشرحه لابن مالك ٢/٦٠، وكذلك اختاره ابن الحاجب فقال: ((ومثل: لا أبا له، ولا غلامي له، جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في=

باللام في موضع الصفة لها، فيتعلَّق بمحذوف تقديره: لا أباً كريماً لك موجودٌ، ولا أخاً حليماً لك موجودٌ، وكذا الباقي، وشُبِّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين عن المفرد، والنون عن غيره[٢]، وذهب الجمهور[٣] أنها مضافةٌ (١٢/أ) للمجرور، واللام مقحمةٌ[١]، والخبر

=أصل معناه، ومِن ثمَّ لم يجز: لا أبا فيها، وليس بمضاف لفساد المعنى، خلافاً لسيبويه))، المقدمة الكافية ص ١١٨.

(١) علّلوا لكونها ليست مضافة بفساد المعنى، وذكروا في بيان لزوم فساد المعنى وجوهاً:

الأول: أنه لو كان مضافاً للزم دخول (لا) على المعرفة من غير رفع وتكرير؛ لأنَّ الإضافة محضة.

الثاني: أنه لو كان مضافاً للزم أن يبقى (لا) بلا خبر؛ لأنَّ الجار والمجرور حينئذ من تتمّة الأول.

الثالث: أنها لو كانت مضافة لقالوا في (لا أبا لي، ولا أخا لي): لا أبِ لي، ولا أخِ لي - بكسر الباء والخاء - إشعاراً بأنها متصلةٌ بالياء تقديراً، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذا لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها ولم يفصل بينهما، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٢، وشرح المقدمة الكافية ص ٥٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ٣٣٨/١، وشرح الرضي ٢١١/٢.

(٢) أي: من المثنى، والمجموع على حدِّه (جمع المذكر).

(٣) وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والجمهور، ينظر: الكتاب ٢٧٦/٢، والمقتضب ٣٧٤/٤، والأصول ٣٨٩/١، وشرح المقدمة الكافية ص ٥٨٠، والملخص لابن أبي الربيع ص ٥٠٠، والفوائد الضيائية ١/ ٤٤٩.

محذوفٌ، تقديره: كائن، أو موجود، وذهب ابنُ الطراوة[٢]، والفارسي[١] أنَّ (أبا لك) وشبهَه مفردٌ جاء على لغةِ مَن قصرَ الأب[٢]، والمجرور باللام في موضع الخبر.

(١) لا اعتداد بها ولا تتعلّق بشيء، وخُصَّت بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة ؛ لأنَّ الإضافة هنا بمعنى اللام، ولأنَّ اللام تفيد المِلكَ والاستحقاق اللذين تفيدهما الإضافة، فلم يكن بينها وبين الإضافة في أصل معناها منافاةٌ، ينظر: الصفوة الصفية ٩١/٢، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٢، وقال ابن عصفور: ((فإن قلت: وما الدليل على أنَّ اللام في قولك (لا أبا لك) مقحمة ؟ قيل: الدليل على أنها مقحمةٌ أنَّ (أباك) و (أخاك) لا يكونان بالألف في حال النصب، وبالواو في حال الرفع، وبالياء في حال الخفض، إلا إذا كانا مضافين، وهما بالألف، فدلَّ على أنهما مضافان، واللام مقحمة... فإن قيل: فلأي شيء أُقْحِمَت اللامُ ؟ فالجواب: أنها أقحمت لأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف شيئاً، وما أضيف إلى المعرفة معرفةٌ، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة، فزيدت اللام إصلاحاً للّفظ، حتى يصير كأنه غير مضاف))، شرح الجمل ٤١٥/٢، ٤١٧.

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، أبو الحسين بن الطراوة، له الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، توفي سنة ٥٢٨ هـ، ينظر: البغية ٦٠٢/١، وانظر مذهبه في: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٦٥، والتذييل والتكميل ٢٥٥/٥، والهمع ٤٦٥/١، وحاشية الصبان ٥/٢، واستدلَّ ابن الطراوة بأن قال: لو كانا مضافين لكان الخبر محذوفاً، وذلك الخبر المحذوف لا يكون إلا زماناً أو مكاناً، وذلك باطل ؛ لأنك لم تُرد أن تنفي الأب والأخ في مكان أو وقت، فيكونا واجبين في غير ذلك المكان والوقت، وقال: ويدل على أن ذلك خبر على كل حال قولُ سليمان بن عبد الملك وقد سمع أعرابياً يقول:

ربَّ العباد مالَنا ومالَكا .:. قد كنتَ تَسْقينا فما بدا لك

أمطِرْ علينا الغيثَ لا أبا لكا

وسائر هذه الصور معربة عند جميع النحاة، والاختلاف في الإفراد والتركيب، قال سيبويه: ((قبُح أنْ تفصلَ بين (لك) وبين المنفي الذي قبله ؛ لأنه إذا جعلته كأنه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء، فاللام هنا كأنها لم تُذكر))[٣]، وقال أيضاً: ((وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في معنى: لا أبا لك))[٤]، انتهى.

=فأخرجها سليمان أحسنَ مُخرَجٍ، فقال: (أشهدُ أنه لا أبَ له ولا صاحبةَ ولا ولدَ)، فبيَّن في هذا ما قصد الأعرابي، ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/٥، وانظر الردَّ على هذا في: التذييل ٢٥٩/٥.

(١) ينظر مذهبه في: التذييل والتكميل ٢٥٥/٥، وهو رأي أبي الحجاج بن يسعون كما في الارتشاف ١٣٠٢/٣، واختار السيوطي هذا المذهب، ينظر: الهمع ٤٦٥/١.

(٢) ردّ ابن عصفور ما ذهب إليه ابن الطراوة بأنه لو كان كذلك لم يَقُلْ: (لا أباك) جميع العرب، والعرب قاطبة تقوله، فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه، وأيضاً فإن العرب تقول: لا يدَيْ لك، بحذف النون، والنون لا تحذف إلا للإضافة، فدلَّ على أن اللام زائدة، وحذفت النون للإضافة، ينظر: شرحه للجمل ٤١٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٨٠/٢، ونصُّه: ((فكما قبُح أنْ تفصلَ بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين (لك) وبين المنفي الذي قبله ؛ لأنَّ المنفيَّ الذي قبله إذا جعلته كأنه اسمٌ لم تفصلْ بينه وبين المضاف إليه بشيء، قبُح فيه ما قبُح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً، لأن اللام كأنها هنا لم تُذكر))، وقال ابن يعيش ١٠٧/٢: ((إن فصلت بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور مع اللام المقحمة قبُح عند الخليل وسيبويه ؛ لأن اللام بمنزلة ما لم يذكر، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه حاجز نحو: لا مثلَ زيدٍ، فكما يقبُح: لا مثلَ بها لك زيد، قبح: لا أبا فيها لك)).

(٤) ينظر: الكتاب ٢٧٦/٢، ونصه: ((وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ النونَ إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألفَ التي لا تكون إلاّ في الإضافة، وإنما كان=

وقال السيرافي[١]: ((وأصل هذا عنده أنَّ الإضافة وقعت قبل اللام[٢]، وهي في نية التنوين المانع من تعريف الإضافة، كما لا تُعَرِّفُ إضافةُ (مثلٍ) إلى (زيدٍ) في قولك: لا مثلَ زيدٍ، والأصل عنده في (لا أبا لك) و(لا مسلمَيْ لك): لا أباك، ولا مسلميك[٣]، وقال مسكين الدارمي[٤]:

=ذلك من قبل أنَّ العرب قد تقول: لا أباك، في معنى: لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في: لا مثلَ زيد)).

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٨/١١٩.

(٢) قال سيبويه ٢/٢٨٤: ((وإنما صارت الأسماء حين وليت (لك) بمنزلة المضاف لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً، كما أنك حين قلت: يا تيمَ تيمَ عديّ، فإنما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً، ولم يغيّر الثاني المعنى، كما أن اللام لم تُغيِّر معنى: لا أباك)).

(٣) قال سيبويه ٢/٢٧٨: ((وإنما ذهبت النون في (لا مسلِمَيْ لك) على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللامُ كان مضافاً إلى اسم، وكان في معناه إذا ثبتت اللامُ، وذلك قولك: لا أباك، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا: لا مُسْلِمَيْك، فعلى هذا الوجه حذفوا النون في: لا مسلِمَيْ لك، وذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم بـ: لا مُسْلِمَيْك)).

(٤) هو ربيعة بن عامر بن أُنيف بن شريح الدارمي التميمي، من أشراف تميم، لقب مسكيناً لقوله:

أنا مسكينٌ لِمَنْ أَنْكَرَني

له أخبار مع معاوية وزياد بن أبيه، توفي سنة ٨٩ هـ، ترجمته في: الشعر والشعراء ص ٣٣٨، والأعلام ٣/١٦.

وقد ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ ∴ وأيُّ كَريمٍ لا أباكِ يُمَتَّعُ[(١)]

وقال آخر:

أبالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي ∴ مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني[(٢)]

وأدخلوا اللامَ بين المضاف (١٢/ب) والمضاف إليه توكيداً ؛ لأنَّ الإضافة بمعنى اللام كما أدخلوا (تيم) الثاني بين (تيم) الأول وبين (عدي)[(٣)] في:

يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ[(٤)]

---

(١) من الطويل، ورد منسوباً له في: الكتاب ٢٧٩/٢، والخزانة ١٠٠/٤، وغير منسوب في: المقتضب ٣٧٥/٤، والأصول ٣٩٠/١، والنكت ٥٩٨/١، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٦/٢، وشرح الرضي ٢١١/٢، والمغني لابن فلاح ٢٥٦/٣، ويروى: يُخلَّد، ومُخلَّد، بدلاً من: يُمتَّع، والشمّاخ، ومزرِّد: شقيقان صحابيان وشاعران، والشمّاخ هو: شمّاخ بن ضرار بن حرملة بن سنان، وقيل اسمه: مَعقِل، ومزرِّد بن ضرار، وقيل اسمه: يزيد، الخزانة ١٠٠/٤، والشاهد قوله (لا أباكِ) حيث استعمله على أصله بدون لام.

(٢) من الوافر لأبي حية النُّميري في: الخزانة ١٠٠/٤، ١٠٥، وورد غير منسوب في: المقتضب ٣٧٥/٤، والأصول ٣٩٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١١٩/٨، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٨/١، والتذييل والتكميل ٢٦٨/٥، والشاهد فيه (لا أباكِ)، وهو كسابقه.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٧٣/٤، والأصول ٣٨٩/١، والنكت ٥٩٨/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٢.

(٤) قطعة من بيت من البسيط وتمامه:

يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبًا لَكُمُو ∴ لا يُوقِعَنَّكُم في سَوْأَةٍ عُمَرُ

وهو منسوب لجرير كما في ديوانه ص ٢١٩، والكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والنكت للأعلم ٥٥٥/١، والتخمير ٣٤٦/١، وغير منسوب في: الأصول ٣٤٣/١، وشرح الرضي ٣٥٢/١، والشاهد (يا تيمَ تيم عدي)، حيث أقحم (تيم) الثانية بين=

وكما زادوا الهاء في (طلحة) بعد أن يُرَخِّموه[(١)]، وزادوا اللام في:
يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ[(٢)].

وشُبِّه النّفيُ بباب النداء لِمَا يقعُ فيه[(٣)] من التغيير وحذفِ التنوين، وإذا كان ذلك[(٤)] في تقدير الإضافة إلى ما بعد اللام، ولا يحسُن أنْ يُفصلَ بينه وبين اللامِ، فإذا فصَلْتَ بَطَلَتِ الإضافة))، انتهى.

وعلى هذا إنَّ قولَ العرب: لا أبا لك، ولا أخا لك، ولا مسْلِمي لك، معربٌ بزيادة الألف، وحُذف التنوين[(٥)] أو النون[(٦)] لمشابهة اسمها

=المضاف (تيم) الأولى، والمضاف إليه (عدي) لضرب من التأكيد، وهذا مذهب سيبويه، ينظر: الكتاب ٢٠٦/٢، وذهب المبرد إلى أنه حُذف (عدي) الأول لدلالة الثاني عليه، ينظر: المقتضب ٢٢٧/٤، وذهب الأعلم إلى أن الاسمين مركبان، فصارا واحداً، وفتحتهما فتحة بناء، وأضيف المنادى المركب، كما قالوا: ما فعلت خمسةَ عشرِكَ، ينظر: النكت ٥٥٥/١.

(١) قال سيبويه ٢٠٧/٢: ((وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ قولَهم: يا طلحةَ أقبل، يُشبه: يا تَيم تيم عديٍّ، مِن قِبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخرُ الاسم مفتوحاً، فلمَّا ألحقوا الهاءَ تركوا الاسمَ على حاله التي كان عليها قبل أنْ يُلحقوا الهاء))، وانظر: شرح ابن يعيش ١٠٧/٢.

(٢) قطعة من بيت من مجزوء الكامل المرَفَّل وتمامه:

يا بُؤسَ للحربِ التي ∴ وَضَعَتْ أرَاهِطَ فاستَرَاحُوا

وهو لسعد بن مالك بن ضُبَيْعَة في: أمالي ابن الشجري ٤٢١/١، ٢٠٧/٢، وحاشية يس على التصريح ١٩٩/١، وغير منسوب في: الكتاب ٢٠٧/٢، والمحتسب ٩٣/٢، والخصائص ١٠٨/٣، والتبصرة ص ٣٤٣، وشرح ابن يعيش ٣٦/٤، والشاهد (يا بؤس للحرب)، حيث أقحم اللام توكيداً للإضافة.

(٣) في شرح الكتاب ١٢٠/٨: (لما يقع فيهما).

(٤) في شرح الكتاب: (وما كان من ذلك).

(٥) وذلك في الأسماء الستة حال إضافتها، فإنها تنصب بالألف.

(٦) وذلك في المثنى أو المجموع، فعند الإضافة تسقط النون.

بالمضاف؛ لمشاركته له في أصل المعنى[١]، وبيان ذلك أنَّ للمضاف أمرين[٢]، أحدهما: نسبته إلى المضاف إليه، والثاني: زيادة خصوصيته حتى يصير معرفة، فمشاركتهما إنما تكون في النسبة، وهو أصل بالنسبة إلى الثاني؛ لأنَّ زيادةَ الخصوصيَّة إنما تكون بعد النسبة، ومن ثمَّ أعرب[٣]، وأمَّا مشاركتهما في أصل المعنى فلأن المضافَ معلوم الاحتياج إلى المضاف إليه، وكون الموصوف متصلاً بالصفة، وكون المجرور صالحاً لأنْ يُضافَ إليه الأول، فتأكد شَبَهُ الموصوف بالمضاف (١٣/ أ)، فأعطي في الأمثلة حكمَ المضاف لفظاً، فصار من أقسام المعرب.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، وأسأله سبحانه التوفيقَ لأقومِ طريقٍ، متخلّياً سُبُلَ الخيانة، متحلّياً تاجَ الصدق والأمانة، رافلاً في حُلل الفضل والأمان، غير حائدٍ عن مسلَك الحقِّ والإيمان، وقد تمَّ ما أردنا

(١) قال الرضي ٢١٢/٢ شارحاً قول ابن الحاجب: (لمشاركته له في أصل معناه): ((لمشاركته له، أي: لمشاركة نحو (أبا لك) لـ (أباك) المضاف في أصل معناه، أي: في أصل معنى المضاف، وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو (أبوك) وأصله (أبٌ لك) كان تخصيصَ (الأب) بالمخاطب فقط، ثم لمَّا حذف اللام وأضيفا صار المضاف معرفة، ففي (أبوك) تخصيصٌ أصليٌّ وتعريفٌ حادثٌ بالإضافة... و(أبٌ لك) يشارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصل معناه)).

(٢) ينظر هذان الأمران في: شرح الكافية لابن حاجي عوض ص ٤٧١.

(٣) قال ابن حاجي عوض ص٤٧١: ((ثم ينبغي أن يعلم أنَّ الاسم حينئذ معرب؛ لأنه لمَّا أجري مُجرى المضاف، وأعطي له حكمه صار معرباً، تشبيهاً له به عند فرض إضافته إلى النكرة)).

إيرادَه من غير تطويلٍ ولا زيادةٍ؛ إذ المقام يستدعي الاختصارَ، فلا يسع مجاري البحار.

وكان الفراغ من تحريرها في السادس من السابع في الرُّبْعِ الثاني من النصف الأول من الحادي عشر في العشر العاشر من الثاني عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضلُ الصلاة والتَّحيَّة[(١)].

كتبها السيد عثمان بن السيد محمد الفارضي.

(١) حذف الموصوفات في هذه العبارة جعلها مستثقلة، لذا عسُر فهمها.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: مصوراتي من الرسائل العلمية:

١. التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية لأبي بكر الشربيني، تحقيق/ عبد الله المحمدي ربيع، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر، ورقمها / ٦٥٢٣.

٢. شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري، تحقيق / خيري عبد الراضي، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر.

٣ . شرح الكافية لابن حاجي عوض، تحقيق / سعد محمد عبد الرازق أبو نور، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالمنصورة.

٤ . شرح الكافية لابن القواس، تحقيق / زيان الحاج إبراهيم، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بالجامعة نفسها.

٥ . شرح لب الألباب لجمال الدين عبد الله الحسيني المعروف بـ (نقره كار)، تحقيق / عابد محمد غنيمة، رسالة دكتوراه في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر، ورقمها / ١٠٠٥.

٦ . المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي، تحقيق / أمين عبد الله سالم، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بالجامعة نفسها، ورقمها / ٤٣٥٧.

ثانياً: المطبوعات

٧ . ارتشاف الضَرَب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨ . أسرار العربية للأنباري، تحقيق/ فخر قدارة، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٩ . الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ.

١٠ - إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

١١ - الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، دار العلم للملايين.

١٢ - الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

١٣ - الإقليد شرح المفصل لأحمد بن محمود الجندي، تحقيق ودراسة د/ محمود أحمد الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ /٢٠٠٢ م.

١٤ - أمالي ابن الحاجب، تحقيق / هادي حمودي، عالم الكتب ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م.

١٥ - أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

١٦ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقِفطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .

١٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

١٨ - الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

١٩ - البحر المحيط لأبي حيان، بعناية الشيخ / عرفات حسونة، دار الفكر ١٤١٣هـ.

٢٠ - البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق د/ صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

٢١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٣٨٤ هـ.
٢٢ - البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء / الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د/ علاء الدين حَمْويَّة، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
٢٣ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥ م.
٢٤ - التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٢٥ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٢٦ - التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
٢٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٨ هـ /١٩٦٨ م.
٢٨ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
٢٩ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٣٠ - الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق / يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
٣١ - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ / ١٩٩٢م.
٣٢ - حاشية الشيخ / يس على التصريح، دار الفكر.
٣٣ - حاشية الصبان على الأشموني، دار الفكر.

٣٤ ـ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق / بدر الدين قهوجي، دار المأمون، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٥ ـ خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٣٦ ـ الخصائص لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م.

٣٧ ـ ديوان جرير، دار صادر، بيروت.

٣٨ ـ سنن ابن ماجه، تحقيق / محمد الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م.

٣٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، مكتبة المقدسي١٣٥١هـ.

٤٠ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.

٤١ ـ شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤٢ ـ شرح الألفية لابن الناظم، صححه محمد اللبابيدي، دار السرور، بيروت.

٤٣ ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

٤٤ ـ شرح التسهيل للمرادي، تحقيق / محمد عبد النبي محمد أحمد، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

٤٥ ـ شرح الجمل لابن خروف، تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

٤٦ ـ شرح الجمل لابن عصفور، قدم له / فوّاز الشعار، إشراف د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

٤٧ ـ شرح كافية ابن الحاجب للرضي، د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

٤٨ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، دار المأمون، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.

٤٩ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي، الجزء الثامن، تحقيق/ مصطفى عبد السميع سلامة، و أشرف محمد غنام، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م.

٥٠ ـ شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق د/ صلاح رواي، الطبعة الثانية، مطبعة حسان ١٩٨٥.

٥١ ـ شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م.

٥٢ ـ شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتبي، مصورة عن المطبعة المنيرية.

٥٣ ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٩٩٠ م.

٥٤ ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م.

٥٥ ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٥٦ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق د/ مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

٥٧ ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين، تحقيق د/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٥ هـ.

٥٨ ـ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجُمَحِي، شرحه / أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة.

٥٩ ـ العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق / مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.

٦٠ ـ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تحقيق / حامد محمد العبدلي، دار الأنبار ببغداد، مطبعة العاني.

٦١ ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق د/ ممدوح خسارة، الكويت، المجلس القومي للثقافة، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٦٢ ـ الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.

٦٣ ـ الفوائد الضيائية للجامي، تحقيق د/ أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف بغداد، ١٤٠٣هـ.

٦٤ ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٦٥ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى ببغداد.

٦٦ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.

٦٧ ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق / غازي مختار طليمات، د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

٦٨ ـ لسان العرب لابن منظور، دار المعارف.
٦٩ ـ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي، طبعة الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
٧٠ ـ المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
٧١ ـ المسائل العسكريات في النحو العربي للفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة ببغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ م.
٧٢ ـ المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق / مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية بدمشق، دار المعارف، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٧٣ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار المدني، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤٠٥ / ١٩٨٤م.
٧٤ ـ ذكر المحقق ص٣٥ من البحث حاشية رقم ١ أنه اعتمد طبعة الكويت تحقيق د. فئز فارس.
٧٥ ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور.
٧٦ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، دار الحديث، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٧٧ ـ المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق د/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م.
٧٨ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
٧٩ ـ المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، الطبعة الثانية.
٨٠ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧ م.

٨١ - المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.

٨٢ - المقتضب للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

٨٣ - المقدمة الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق د/ طارق نجم عبد الله، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة.

٨٤ - المقرِّب ومعه مُثُلُ المقرِّب لابن عصفور، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٨٥ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، مكتبة الأعيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

٨٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، مطبعة المدني، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م.

٨٧ - النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٨٨ - هدية العارفين لإسماعيل البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد.

٨٩ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

٩٠ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م.